الفصل السابع

الأمن العالمى: الدور النشط للمحايدين

«إن المجتمع السياسى خلق للأعمال النبيلة، وليس لمجرد الصداقة»

(أرسطو - كتاب السياسة)

* * *

إنه وحتى اثناء الحرب الباردة، وعلى الرغم من السلام المتجمد فى أوروبا، فإن هناك ١٢٢ حالة حرب فى مناطق أخرى، فى العالم قتلت ٢٢ مليون شخص. إن هذه الحروب - بالإضافة إلى كونها صراعات مدنية أخرى، وحالات توتر مؤدية للحرب كلها - قد قتلت وشردت على الأقل عدداً مساوياً لهذا العدد من الأشخاص.

وعندما تمت إزاحة الغطاء الرطب عن الحرب الباردة.. فإن ملايين المتخاصمين والمتشاجرين استيقظوا من نومهم العميق باستدعاء ذاكرتهم الثقافية، التى لم تتغير، وعندها طرحوا السؤالين الآتيين: «أين نحن؟ ألم نكن على وشك أن نصيب رؤوس جيراننا؟».

عند النظر إلى العالم ككل بشكل عشوائى، وإدارة الكرة الأرضية التى فى يدنا، ثم يقافها بطرف الأصبع عند أى نقطة، فإذا لمست أيدينا نقطة تشير إلى اليابس، فسوف نشير - على أى حال - إلى نقطة تعانى حالة من الصراع أو حالة من الصراع المحتمل،

ففى أفريقيا لاتزال الكراهيات القبلية تغلى سواء فى الصومال أو السودان أو اثيوبيا أو موزمبيق، وكذلك فى ليبيريا. وفى الشرق الأوسط وحول الخليج الفارسى (العربى)، نجد أن الاتفاقيات حول إجراءات السلام تخفى استعدادات جديدة للحرب. إن الهنود والباكستانيين لا يزالون يتساءلون عما إذا كان بإمكانهم استخدام الأسلحة النووية لإنهاء الصراع سواء فى كشمير أو وادى الأندوس أم لا. أما فى افغانستان فإن انسحاب القوى العظمى (الاتحاد السوفيتى) لم يفعل شيئًا سوى أفغنة الصراع؛ أى جعله صراعًا أفغانيًا داخليًا، كذلك فإن عملية بلقنة كثير من أراضى شرق القارة الأوروبية بدأت مع تفكك يوغسلافيا، وكذلك فى الاتحاد السوفيتى السابق نتيجة انتصار الجمهوريين الذين قد يرغبون أو لا يرغبون فى العودة إلى الديموقراطية. كذلك نجد أن نمور التاميل فى سرى لانكا وميليشيات «الدرب المضىء» فى بيرو، وكذلك مروجى المخدرات.. كل هؤلاء تتم تعبئتهم باعتبارهم مقاتلين أحرار، فيما يشبه اللصوص الذين يرتدون ملابس رجال البنوك، حتى لا يكتشف أمرهم. وليس ثمة حل لهذه المشكلات الخطرة التى ستواجه الفوضى العالمية الجديدة.

إن انفجار البراكين السياسية التى خمدت لفترة طويلة، قد بدأ وبشكل جاد، من خلال ظهور هؤلاء الفاعلين، وبالتالى بيان الحاجة الملحة إلى الفاعلين المحايدين. وهم يشكلون فى كل هذه الصراعات بين الدول – وفى داخلها – نوعاً من الأساس للمجتمع المتمدين. إنها ليست مجموعات محايدة فيما يخص حقوق الإنسان الفردية أو الاختلافات الثقافية الإنسانية أو الفرص الإنسانية الكونية المفتوحة التى يزيد العلم الحديث والتكنولوجيا من اتساعها. وأهم من ذلك أنه ليس ثمة محايدون فيما يتعلق بمسألة العنف، ولكن هناك دائماً أفضل لحل الصراعات بدلاً من اغتيال الخصوم. إن هذه الفاعلية من أجل السلام يمكن إيجادها، ليس باتخاذ مواقف ما بين الأطراف المتصارعة، بل بمحاولة التوسط والمشاركة ومنع العنف قبل أن يشتعل، واستعادة حالة السلم عندما يتم اختراقها.

إن الأدوات التى يمكن أن يستخدمها المحايدون تتراوح من التبنى الجمعى العام للقضية، والدعوة إلى التعاطف المعنوى تجاهها ومروراً بفرض العقوبات الاقتصادية، ثم استدعاء قوات «جنود بلا أعداء» ليتم وضعهم بين المتحاربين، والدعوة إلى عمل عسكرى جماعى؛ من أجل وقف الاعتداء، وردع كل الأفعال التى تتم ضد الحضارة، مثل استخدام أسلحة الدمار الشامل.

إن الفاعلين المحايدين هم صناع السلام سواء على المستوى العام أو الخاص. وهم المصالحين والمفاوضين، والوسطاء، والمحكمين، ومتخذى أو موجهى الرأى العام (المحلفين) وقد يحدث أن يتم إعدادهم لكى يكونوا قادة قوميين، مثلما كان الحال عندما اتخذ الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت مثل هذا القرار، ودعا الروس واليابانين إلى بورت سموث ويورك شاير من أجل تسوية الحروب عام ١٩٠٥. إن أهمية المسألة تتزايد؛ فهناك نوعان من البشر: الموظفون الرسميون الدوليون، القوى غير الحكومية الدولية، وكذلك المواطنين المستقلين الذين يتجمعون معًا عبر حدود القوميات؛ من أجل أن يؤدوا عملاً أكثر فعالية وسرعة وجرأة، مما يمكن أن تؤديه كل من البيروقراطيات الموجودة أو السياسيين المحترفين.

بعد العام الأول من نهاية الحرب الباردة، كان خافير بيريز دى كويلار من بيرو قد بدأ يوضح الحسابات الجريئة الشجاعة، التى أنجزتها السكرتارية العامة للأمم المتحدة فى مجال وقف الحروب فى أقاليم عديدة من العالم، مثل: شرق أفريقيا والخليج الفارسى وجنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى. إن السكرتير العام اللاحق للأمم المتحدة، بطرس غالى، كان شخصية دولية غير عادية، فهو مواطن مسيحى من مصر، عربى، له زوجة يهودية، ولديه عديد من الأدوار التى يمكن أن يقوم بها بداية من التدخل الحيادى السلبى الذى كان يقوم به كورت فالدهايم النمساوى الجنسية فى السبعينيات إلى الديناميات الجريئة والخطرة أيضًا التى كان يتخذها داج همرشولد السويدى الجنسية فى الخمسينيات؛ فهو يجمع ما بين موقفين لشخصيتين مختلفتين جداً، شغلتا هذا المنصب سابقًا فى الأمم

المتحدة: ڤالدهايم فى السبعينيات وهمرشولد فى الخمسينيات. إن همرشولد هو نفسه الذى كان عند زيارته للزعيم السوفيتى خروشوف فى منتجع البحر الأسود فى ١٩٥٧. وبمجرد أن أطلق الاتحاد السوفيتى أول قمر صناعى مدارى، كان همرشولد يصف مواقفه فى تلك الفترة، بالدور الفعال الذى يتخذه صانع السلام غير المتحيز، وغير المنضم لأحد المعسكرين، قائلاً: «إننى مثل جهازكم هذا المسمى توتنك» (اسم القمر الصناعى وقتها). لقد كان همرشولد يقول (لقد تم إطلاقى من أرضية سويدية، ولكنى الآن أدور فى فلك واسع جداً ولا أخص دولة بعينها).

إدارة الأزمات

إن التوقع والردع وصنع السلام والوساطة والمصالحة فى شئون الصراعات الدولية، أشياء مهمة جداً فى الوقت الحاضر، ولا تتعلق بالشئون الدولية فقط، بل تتصل أيضاً بالصراعات الداخلية؛ إذ إنها تمثل درجة من المسئولية المشتركة على المستوى الدولى؛ لأن مثل هذه الصراعات تعرض الحياة الإنسانية إلى المأساة بمجرد أن تبدأ. لذلك.. فإن على المجتمع الدولى- والذى يجب أن يتصرف باعتباره مجتمعًا دوليًّا فى مثل هذه الشئون- أن يكون أكثر جدية واحترافًا وتنظيمًا؛ من أجل أن يوجه جهوده للتعامل مع المشاكل.

إن العلم فن إدارة الأزمات يعتمدان إلى حد كبير - مثلهما مثل عملية إدارة الحرب - على مهارات القيادة والسيطرة والاتصال والاستخبارات. وغالباً ما يتم ذلك خلف ستار ما من السرية، وقد تم ذلك فى بعض الحكومات التى كانت تسيرها قوى عسكرية كبرى. ولكن لابد من الاهتمام بأن المعلومات التفصيلية واسعة الانتشار والسريعة والدقيقة هى مسألة أساسية أيضاً؛ إضافة إلى أن الشفافية -كما رأينا من قبل فى مسألة التحكم فى أسلحة الدمار الشامل- هى أيضاً نوع من الردع؛ فهى تكشف الحقائق. إن الحاجة إلى حقل دولى واسع من قواعد البيانات، وقواعد الاتصالات، وعمليات تدوير

وتوصيل المعلومات، يمكن أن تكون متوافرة لدى الحكومات أو لدى القوى غير الحكومية والجماعات التى تراقب هذه التطورات وهى يمكنها أن تساعد فى حل بعض الصراعات الداخلية والعالمية فى الوقت نفسه، تلك الصراعات التى تلقى بظلها الثقيل على مجريات السياسة العالمية.

إن الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات بهذه الطريقة تجعل بالإمكان تنظيم أكثر من تدفق كاف للمعلومات، لأن يدخل فى تنظيمه وتشغيله والاستفادة منه كل القادمين الجدد إلى المركز الخاص بالتحليلات والدراسات، والمرتبط بأجهزة الأمم المتحدة. إن تكوين جماعة مميزة من الباحثين والمحللين هى مسألة قد تمت بالفعل، من خلال عدد من أجهزة الأمم المتحدة، مثل: مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الخاص بالأبحاث وتجميع المعلومات، والذى له خبرة كبيرة فى معالجة قواعد بيانات الكومبيوتر وتحليل الصراعات، من خلال برنامج خاص يعرف باسم برنامج CASCON تم تطويره فى معهد ماساوشتى للتكنولوجيا بواسطة لينكولن بلومفيلد والآن مولتون. وقد يكون قول بلومفيلد صحيحًا بخصوص أن الزيادة فى عملية التشغيل الذاتى الأوتوماتيكى للمعلومات ونقص الاستمرارية قد تبدو شيئًا مثيراً للشك ومروجًا لأفكار الموظفين الرسميين المعادين للتكنولوجيا.

ولكن تكنولوجيات المعلومات الحديثة على أية حال عبارة عن نعمة كبيرة، لها جوانب مختلفة، وتعتبر -بشكل أو بآخر- سلاحًا ذا حدين. لقد عملت شخصيًّا فى شئون الاتصال، التى تسيرها أجهزة الكومبيوتر، ولا أصدق بأن أحداً قد أتقن هذه المسألة تماماً خلال عقد كامل حتى الآن، وفى كل مرة كنت أعمل على تشغيل نفسى، كنت أجد نفسى فى وسط يجعلنى مرتبطًا بعمق، باتصال ما لعدة دقائق وساعات، بل ولأيام كنت أجد نفسى أتساءل كيف أمكن لى أن أتأكد من بعض الأشياء، إذا كنت فى موقع القيادة – مثلاً – لكتيبة مسلحة أو كنت قائداً لمثل هذه الكتيبة. إن كل

معجزات الاتصالية التى نراها الآن أصبحت هى المفتاح للقوة العسكرية، وسوف تقوم بالأفعال التى يريدها موجهوها، وحتى بعد الاختبارات المرهقة فى الحالات، التى يتم فيها إجراء نماذج للمحاكاة، عندما لا تكون هناك صراعات واقعية.

إذا كانت أجهزة الهاردوير (الأجهزة المسئولة عن تنظيم العمليات والأسس التى يعمل بها جهاز الكمبيوتر) تعمل بشكل أقرب إلى الكمال – فذلك افتراض خطر إذا ما قسنا عليه أى نموذج صناعى إنسانى، ولعل خبرة الولايات المتحدة مع مكوك الفضاء تحمل درجة من درجات الشهادة بذلك، حيث يمكن أن تنتج وتمرر كمية هائلة من المعلومات، ليس فقط بالدخول إليها، ولكن أيضًا بتحديد مصادرها فى أصعب المناطق، التى تحتاجها إدارة أى نظام معلوماتى. إن الجهاز كلما زادت درجة تشغيله الآلية، كان أكثر قدرة على إنتاج المعلومات بكم أعلى بكثير. كما أن عملية اختيار ما هو أكثر من مجرد شىء مثير للانتباه، وتحديداً كل ماله علاقة بصناعة القرار اليوم، هى بحد ذاتها عنق الزجاجة لأى نظام معلوماتى، يخدم الذين يحاولون أن يحللوا أو أن يتخذوا المواقف والأفعال بصورة مستعجلة.

إن العقل الإنسانى لايزال جهاز الكمبيوتر الأكثر فائدة بالنسبة لنا، ولكنه أيضًا أخف أجهزة السوفت وير (الأجهزة التى تقوم بإجراء العمليات داخل الكمبيوتر) التى نملكها؛ إذ يصاب بالإرهاق والتعب إلى الحد، الذى لا يستطيع أن يدخل معلومات جديدة. (إن الفلاح سيقول لضيفه الذى يزوره فى الريف: إننى لا أقوم بالفلاحة الآن رغم أننى أعرف كيف أقوم بها). وبالتالى تظهر هنا فكرة جديدة وأفكار استثنائية غير عادية، (وهى أن المشكلة معقدة إلى حد كبير، وبالتالى علينا ألا نزيد من تعقيد المستقبل، وهذا ما يقوله المدير التنفيذى للباحث). إن الإنسان الذى يملك عقلاً تم إرهاقه سوف يميل دائمًا إلى أن يضيق دائرة الاستشارة التى يحظى بها من الخارج، إلى الحد الذى يستبعد به مصادر المعلومات غير المريحة له، والتى لم يطلب أساساً تفكيراً

أكثر بصددها. إن هذه النماذج يمكن أن نراها فى نطاق علاقات أى رئيس أمريكى مع الكونجرس أثناء فترة حكمه، فالباحث والمحلل النفسى موترام تور، الذى درس مخاطر ومعوقات الوجود فى المناصب القيادية، وما ينتج عنها من حالات عدم الكفاءة... كتب حول أحد الرؤساء يقول: «إن هذا الرئيس كان يتصرف بشكل خاص جداً فى أوقات الأزمات بأن يوجه طاقاته بإلقاء اللوم على الآخرين».

وبعد أن حاولت دراسة اثنين من الرؤساء الأمريكيين فى فترات عديدة من الأزمات الأمنية والحالات السلمية.. فإننى أصبحت مهتماً ببعض الحالات التى كان الرئيس لايشعر فيها بدرجة كافية من الارتياح، فيما يخص المستقبل أو المصير الذى يتوجه إليه، فأداء فرانكلين روزفلت فى يالطا (كان يشكو منه تشرشل قائلاً: حيث قال إن روزفلت لم يكن يعتبر أو يهتم بأى شىء، كنا نحاول أن نفعله)، كذلك كانت لوودرو ويلسون صرامة تكتيكية شديدة حول عصبة الأمم عندما كان رئيساً، وكذلك كانت لإبراهام لينكولن حالة من التردد الخطير أثناء الفترة الأولى من رئاسته، (عندما كانت تستعجله حالات الضغط من أجل التعجل فى اتخاذ المواقف، فكانت الظروف غير المسيطر عليها تجعله غير قادر على صناعة القرار، وكان ذلك أحد آراء المؤرخين الذين كتبوا عنه).. وليست هناك أهمية لجودة نظام تمرير المعلومات فى حالة الأزمة؛ لأن الشىء الأكثر أهمية هنا هو العمل الذهنى؛ فهى القضية الأهم لهذا العمل لدى من ينتقون ما هى المعلومات التى تستخدم، وفى أى جزء يجب أن توجه. إن الخصائص الأساسية المطلوبة لهذه المسائل، هى خصائص إنسانية أساساً؛ أى تتصل بالحكم المنعكس، وكذلك المرونة والقدرة العالية على التكيف السريع مع المواقف، التى لم يفكر المخططون فى برمجتها فى صياغات آلية، والتى تقف -رغم تصاعد المد الشديد للذكاء الصناعى- باعتبارها جزءاً «غير ذكى»، ولكنه مجرد متعلق بمدى كفاءة وجودة تشغيل المعلومات.

ولم تكن المسألة بالصيغة ذاتها قبل أن يختفى الاتحاد السوفيتى بفترة طويلة، عندما

قام جورباتشوف بتنظيم لقاء خاص فى موسكو؛ ليرى ما يمكن أن يتعلمه من النقاط المقارنة حول أزمة الصواريخ الروسية التى كانت قد حدثت فى كوبا عام ١٩٦٢. إن بعض هؤلاء الذين كانوا مشاركين مسئولين فى إدارة هذا الصراع، (والذى كان أكثر الصراعات قربًا فى تفجير الحرب النووية)، حضروا هذا اللقاء. وكان تقرير روبرت ماكنمارا عام ١٩٩٠ حول هذا الحوار مضيئًا إلى حد كبير؛ إذ كان يقول إن خروشوف قد فعل ما فعل، وأن كينيدى قد استجاب بالصورة التى استجاب بها؛ لأن معاونى وبطانة وشعب كل منهما، كانوا هم الحائزين على الاعتبار الأهم والأكثر عمقًا فى حالة عدم الثقة، التى كانت سائدة وقتها فى ظل الحرب الباردة. إن إدارة الأزمات كما يستخلص ماكنمارا هى عملية صعبة وخطيرة وغير مؤكدة، وهو يقول: «علينا أن نوجه اهتمامنا إلى تجنب الأزمات لا إدارة الأزمات».

الإنذار المبكر

بأخذ عملية تسرب المعلومات كمعطى فإن ذلك يعطينا إرشادات وخطوط عامة حول أى الاستعدادات يمكن إجراؤها قبل الحروب، مثل: تحريك القوات وتجهيز المعدات والقوات البحرية والجوية، بل وحتى بناء خطوط الإمدادات للتعامل مع حالات الأزمة، التى قد يعرفها شخص ما، والتى ليست بالضرورة أشياء سيعرفها الجواسيس، بل سيعرفها أى أحد. لقد كنت أتعامل شخصيًا - ذات مرة - مع منتجات جهاز المخابرات الأمريكى لسنوات عديدة، وكنت قليلاً ما أرى معلومات تعتبر مختلفة، عما هو متاح للعامة ككل، والتى تستحق أن نغامر بأن نُضْبط ونحن نمررها، فعادة ما تكون هذه المعلومات معروفة ومتاحة بمؤشراتها، التى تجعل منها نمطًا متكرراً إذا ما استطاع أحد الخبراء الموهوبين من المحللين أن يجمعها بعضها إلى بعض. (إن مهارة المحلل هى دائمًا ما تكون متناسبة طرديًا مع قدرته على أن يتجنب التشويش الذى تحدثه المعلومات المفاجئة؛ نتيجة عدم اتساقها مع نظامه من المفاهيم).

إضافة إلى ذلك.. فإن الأقمار الصناعية الفضائية التى تستطيع أن ترى خلال السحب، ليلاً أو نهاراً، أصبحت الآن وسيلة لتعقب آثار كافة التحركات العسكرية المختلفة (وليس بالطبع تعقب آثار الأبحاث العلمية أو التكنولوجيات الصغيرة المحدودة بالتالى). بحلول ١٩٩٠، كانت هناك قراءات مختلفة من القمر الصناعى الفرنسى SPOT، وبعض الأقمار الصناعية الروسية، إضافة إلى بيانات عديدة التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية المتعلقة بدراسة حالة الطقس والاستشعار عن بعد. لقد أمكن لكل ذلك أن يعطى لأى أحد كل الإمكانيات المعلوماتية التى يطلبها. إن أقمار التجسس المتقدمة التى يمكنها أن تقرأ من القضاء الخارجى أرقام اللوحات المعدنية للسيارات بمنتهى الدقة، لابد أن تثير الانتباه وتدق ناقوس الخطر أمام المحللين الاستخباريين العالميين، وأمام المجتمع الدولى، والقادة السياسيين والدبلوماسيين، وكذلك الاستشاريين العسكريين، إضافة إلى الجمهور العالمى للراديو والتليفزيون، حول كل التحركات العسكرية التى يمكن أن تحمل فى مضامنيها نوعًا من التهديد، ولو نسبيًّا بإشعال الحرب.

وفى عام ١٩٧٨ تقدمت أنا وبلومفيلد باقتراح إلى تقرير معهد «آسبن» لمبادرة أمريكية خاصة بمراقبة وظائف الأقمار الصناعية، التى يتم تمريرها من خلال الأمم المتحدة. ولكن المشكلة أن هذا الاقتراح صادف آذاناً صماء لإدارة الرئيس الأمريكى وقتها جيمى كارتر، والتقطه أحد الخبراء الفرنسيين الذين كنا نقوم باستشارتهم، ومرره إلى الرئيس الفرنسى ڤاليرى جيسكار ديستان، الذى وضعه ضمن خطابه الأساسى الكبير، الذى قدمه فى تلك السنة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فيما يخص حظر التسلح. إن الفكرة التى طرحت فى هذا المشروع، كان مؤداها أن توفير مثل هذه القدرة على مراقبة وظائف الأقمار الصناعية سيتيح إنتاج المعلومات وتوفيرها، من خلال الأمم المتحدة، بما يجعلها عاملاً للردع العسكرى، ولحل الأزمات العسكرية، ولإرغام الحكومات على

المضى تجاه محاولة إيجاد وسائل لحل الصراعات بصورة سلمية. وفى ذلك الوقت لم يكن العالم جاهزًا لقبول التصريح بوجود مثل هذه الأجهزة التجسسية فى سمائه، ولعلنا الآن نجد أن وقت هذه الفكرة قد حان.

إن آرثر كلارك، ذلك العالم الخيالى، الذى كتب أفضل مؤلفات الخيال العلمى مبيعاً فى العالم، قدم فكرة معينة حول أن هذا القمر (قمر التجسس العام) سوف تديره كندا والسويد واليابان، (وهى القوى الوحيدة التى لها قدرات فضائية، ولا تملك قدرات نووية، والتى كانت بالضرورة هى الهدف التاريخى للقنابل النووية)... هذه القوى يمكنها أن تكون مثل تلك الدولة الموغلة فى حياديتها «سويسرا»، ويمكن أن تقوم هذه الدول – كما يقول كلارك – بتمرير مثل هذا المشروع الذى سندخله بالتأكيد والإشراف عليه. إن ما يقال عنه أنه عصر الشفافية – حسب كلام كلارك – يمثل بالنسبة لكثير من الناس ولكثير من الأمم العيش فى بيوت من الزجاج. إن هؤلاء البشر قد لايدركون مدى كونهم يقومون بمثل هذه الأفعال، ولكن فى عصر الشفافية –وعند مجيء فجره– فإن الحكمة السياسية والعسكرية ستتعاون مع كل أضدادها، مما لم يكن معه سبيل إلى التوافق.

إن الشفافية يمكن أيضًا دعمها من خلال تقوية المنظمات غير الحكومية العالمية، التى تتولى مراقبة الصراعات، مع التحذير من الصراعات المستقبلية. إن الضوء البحثى الذى تلقيته هذه المنظمات غير الحكومية أصبح ذا أهمية وضرورة خاصة؛ لكى يلقى على ما يخص انتهاكات حقوق الإنسان. إن عمل منظمة العفو الدولية التى مقرها لندن، والوكالة الدولية للحقوقيين التى مقرها جنيف.. نماذج مميزة فى مثل هذا الشأن. إن إقامة وكالة لمراقبة أنشطة الأقمار الصناعية على المستوى الدولى –كما اقترحته فرنسا– يمكن له أن يتواصل مع نشاطات المنظمات غير الحكومية، ويؤدى معها كثيراً من العمل الذى يجمع تلك الأجهزة الأساسية، ويخلق قدرات هائلة على المشاهدة، والتى سيكون لها

– باعتبار الجدوى القصوى – فرض أن تنتشر فى العالم كله، وأن تراها وكالة الأمم المتحدة نفسها.

إن هناك دائماً نوعًا من الاتصال الآنى متعدد القنوات، تقدمه تلك الأقمار الصناعية، يجعل من الممكن نقل الصراع أو حالة التوتر المحلية – حتى لو كان بعيداً جداً – إلى بؤرة الاهتمام العالمى الدولى، وذلك يقطع طريقين فى آن واحد: أولهما ففى السيناريوهات الإرهابية – على سبيل المثال – فإن الاهتمام العالمى قد يكون هو بالضبط ما يريده المختطفون أو محتجزو الرهائن، (وسوف نعود إلى هذه الفقرة ثانية فى هذا الكتاب بشكل تفصيلى). ولكن وجود تبادل سريع للمعلومات، يمكن له أيضا أن يسرع فى عمليات التشاور والتواصل داخل المجتمع المهتم بهذه المسألة؛ فمثلا المؤتمرات اللاسلكية المتعددة التى قد توفرها أجهزة الكمبيوتر الحديثة، يمكن أن تساعد فى سرعة وتحريك وتعبئة رد الفعل الدولى بشكل يوازى تلك السرعة التى يقوم بها الذهن الإنسانى نفسه فى المراجعات والحسابات. وبالتالى فإن الاستجابة فى مركز المعلومات أو فى غرفة العمليات فى ذلك الشأن، سوف تساعد قوات حفظ السلام الدولية فى أن تختصر الوقت والجهد، وأن تكون ذات كفاءة فى المهام العامة.

الطرف الثالث : الموجود دائماً

إن حل الصراعات سواء داخل الأسرة، أو فى المجتمع المحلى، أو فيما بين الدول يحتاج دائماً إلى طرف ثالث... شخص ما قادر على تحليل القضايا بشكل مستقل، وله الرغبة فى أن يتكلم بصراحة مع الأطراف الأخرى، وأن يستمع إليهم جميعا، وكذلك فى حالات الصراعات المتشابكة والمعقدة... طرف له الرغبة فى أن يستمع إلى جميع الأطراف المعنية.

إن السكرتيرين العموميين للأمم المتحدة وممثليهم الشخصيين، كانوا بشكل أو بآخر

أطراف فاعلة، فى مثل هذا الدور (اعتماداً على شخصيتهم وشجاعتهم فى الدخول فى هذه المواقف)، وهى بهذا المعنى تمثل تدخلاً فى لحظات حاسمة من تاريخ العالم. إن داج همرشولد كانت لديه الرغبة فى أن يدخل بشكل مؤثر فى عملية وقف فوضى الدم المسفوح فى الكونغو (الذى يسمى الآن زائير) عندما حصل الكونغو على استقلاله سنة ١٩٦٠ من بلجيكا. وقد أدى هذا الاستقلال إلى قيام حرب أهلية، كانت تعتبر فى ذلك الوقت - بدرجة أو بأخرى - حرباً بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. ولكن على هذه الجبهة البعيدة... كان ممثلوه الشخصيون فى ذلك الوقت رالف بونش وكونور كروز أوبراين. إضافة إلى تلك القوة الضخمة لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتى كانت أكبر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة قامت بتوحيد هذه الدولة، ومساعدة الأطراف الخارجية ذات القوة والنفوذ على أن تقرر أن تبقى على مسافة ما، بعيدة عن هذه القضية (إن هذه الأزمة قد كلفت همرشولد حياته بصورة غامضة فى الكونغو، عندما سقطت طائرته؛ مما أدى إلى أزمة مزمنة ومستعصية فى ميزانية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، استمرت لمدة ربع قرن).

إن يوثانث كان أيضًا راغبًا فى التدخل فى الأزمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حول الصواريخ الكوبية، وكان يتقدم برغبته إلى كلا الطرفين بألا يزيدوا من عمق الخطر النووى، الحادث عن طريق التدخل البحرى المباشر فى المواجهة بينهما، وقد استجاب خروشوف إلى نداءات الأمم المتحدة، وذلك عندما أعلن بأن السفن السوفيتية وطواقمها المصاحبة لها سوف تتراجع وتعود، دون أن تعترض المدمرات الأمريكية التى قامت بمحاصرة كوبا. (القصة التى لم تنشر فى هذا المجال هى حول ذلك الخطاب الذى أرسله السكرتير العام للأمم المتحدة إلى خروشوف، والذى تمت صياغته داخل أروقة الإدارة السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية. لقد احتاجت الولايات المتحدة بشكل ملح جداً إلى هذا الفاعل المحايد، يوثانت، ليقوم بهذه الخطوة المهمة والجريئة، والتى

مكنت الزعيم السوفيتى من إنقاذ ماء وجهه بالاستجابة إلى ذلك المطلب أو النداء العالمى، وليس بالإذعان إلى آراء ومطالب بعض المستشارين).

إن نماذج أحدث للسكرتيريين العموميين للأمم المتحدة، أو للسكرتارية العامة للأمم المتحدة باعتبارها الطرف الثالث المتوافر دائمًا فى حالات الصراع الدولى، نجد أن خافيير بيريز دى كويلار وممثليه الشخصيين كانوا اللاعبين الأساسيين فى المشكلات التاريخية المعقدة، التى ساعدت على سحب القوات السوفيتية من أفغانستان، كما ساعدت -وإن لم يكن بشكل نهائى- على الوساطة فى حالة الحرب بين العراق وإيران، كما أنها استطاعت أن تجمع الأطراف الأربعة المتحاربة إلى مائدة المفاوضات فى كمبوديا، إضافة إلى أنها أخذت دورًا أساسيًا فى عملية حفظ السلام فيما كان يسمى بيوغسلافيا، بعد أن يأس الاتحاد الأوروبى من أداء دوره فى هذه العملية الصعبة.

لقد كانت لبيريز دى كويلار شجاعته المعروفه فى مثل هذه المواقف، التى قام فيها بدفع بعض الناس ذوى المواقف التكتيكية والمهارات الخاصة؛ لأن يخدموا كممثلين شخصيين له. وكان أحدهم هو سكرتير الدولة السابق فى الولايات المتحدة، سايروس فانس، الذى دخل فى عملية حفظ السلام والتسوية فى يوغسلافيا، ومهد الطريق لدخول قوات الأمم المتحدة إلى هناك. وهناك نموذج آخر، هو الإيطالى جيادومينكو بيكو، الذى ساعد على وقف حرب الثمانى سنوات بين العراق وإيران، وساهم فى إطلاق سراح الرهائن الغربيين فى لبنان.

إن هناك حاجة مستمرة دائمة إلى هذا النوع من الخدمة الدولية؛ أى الوساطة وقبول الطرف الثالث. وبعد نصف قرن تقريبًا من التجربة، فلم يعد من المعقول اعتبار ذلك نوعًا من الوظائف الثانوية. إن ما نحتاجه الآن هو جمع مشترك من الناس، قادرين وراغبين فى أن يمثلوا المجتمع الدولى كوسطاء ومصالحين، يعملون على فرض المصالحة بكل جهدهم؛ وتجنب العنف، وتسوية المنازعات بشكل سلمى. إن مثل هؤلاء

الأشخاص سيكونون موضع تقدير وثقة كبيرة لأنهم معروفون بكرامتهم ونزاهتهم، ومن ثم يتم الموافقة عليهم مسبقاً للعب هذا الدور، ليكون ذا أثر مهم كمنطلق، يلاحظه السكرتير العام للأمم المتحدة، ويتخذ منه منطلقاً لمبادراته التى توجه مسارات أداء مجلس الأمن الدولى.

إن مثل هذا الجمع من الناس، يمكن له أن يشمل عدداً كبيراً من الناس من ثقافات عديدة، ومن كل مناطق العالم، وأناساً لهم خبرة فى الشئون الدولية والمحلية، ولهم القدرة على الإقناع، وأن تكون شخصياتهم مستقلة وبارعة فى التعامل مع العلاقات الإنسانية. ولا يتحتم بالضرورة أن يكون أفراد هذا الجمع موظفين دائمين طوال الوقت – مثل الموظفين الدوليين من قبل الأمم المتحدة – فيما عدا المستشارين الذين يستعدون عند وجود طارئ مهم، يحتاج إلى خدماتهم – ولكن قد يكون هناك أشخاص متميزون من جنسيات مختلفة، وذوى مهارات عديدة (بما فيها المهارات اللغوية)، يستطيعون أن يضيفوها إلى مسئولياتهم القومية؛ باعتبارهم محكمين أو قانونيين أو علماء أو أساتذة أو قادة عاملين، أو رجال أعمال أو تنفيذيين فى مؤسسات غير ربحية، أو دبلوماسيين متقاعدين، أو موظفين رسميين فى الوكالات الدولية، أو غير ذلك... المهم أن الجميع سيوافق – بمرور الوقت – على إسقاط كل الاعتبارات السابقة، والتصرف بشكل طبيعى لخدمة مجتمع العالم فى تفكيك أو حل الأزمات الدولية.

ومن أجل أن نتجنب فرض الإجراءات ذات الظروف الطارئة، التى تسببها المجادلات والمناقشات المتعلقة بمؤهلات مثل هؤلاء الوسطاء، فإن يكونوا جاهزين فى مواقعهم، ومعينين فى تلك المجموعة من قبل مجلس الأمن، من خلال توصية السكرتير العام للأمم المتحدة. وسوف يكون التعيين بهذا المعنى نوعاً من التشريف الشخصى، إضافة إلى أنه مسئولية ثقيلة كامنة، فيما يخص مسائل الحياة والموت التى سيعالجها هؤلاء البشر. إن الأعضاء فى مثل هذه المجموعة المتميزة، سوف تعمل من خلال منظمات إقليمية فى

محاولة لإحلال نوع من التغيير السلمى، فيما يرونه من أحكام شخصية.

إن تلك الحاجة الواسعة الانتشار لتواجد الطرف الثالث ليست بالضرورة بديلا عن الآليات الرسمية لمهام: الوساطة والتحكيم، وتقريب وجهات النظر المذكورة فى ميثاق الأمم المتحدة، طوال خمسين صفحة من الإجراءات، أو فى نظام محكمة العدل الدولية. إن تلك الهياكل لا تزال على قيد الحياة، ولكنها ليست صحية بالضرورة. لقد أضعفت الولايات المتحدة المحكمة الدولية بشكل أكبر طوال عقد الثمانينيات، بعدم رغبتها فى إدخال الإجرائية القضائية لهذه المحكمة ضمن أعمالها التى تقوم بها، ومن مثال ذلك عمليات موانىء التعدين فى نيكاراجوا. ولكن مع نهايات ذلك العقد -كما كانت الحرب الباردة على وشك الانتهاء من ناحية أخرى - فإن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قالا بأنهما سيضعان بعض خلافاتهما أمام هذه المحكمة، وفى ١٩٨٩ كان مجلس الشيوخ فى الولايات المتحدة يكسر تراثه الطويل من تقاليد التردد، ويوافق على التحكيم الدولى فى معظم الخلافات والمنازعات التجارية القائمة. إن محكمة العالم قد تجد أن أجندتها مملوءة بالقضايا التى تمس التجارة والاستثمار وقانون البحار والإرهاب وتجارة المخدرات.

ولكن دعنا نواجه المسألة من زاوية أخرى؛ بخصوص هذه الفكرة الغريبة جداً القائلة بأن السياسة الدولية يمكن تنظيمها بشكل ثانوى، من خلال إجراءات ولوائح التحكيم، التى لم تلعب المحاكم دوراً مؤثراً فى تشكيلها على المسرح العالمى. إن الآليات القانونية الرسمية التى سادت لم تكن تجتذب معظم رجال الأعمال فى العالم، وربما ذلك جزئياً؛ لأن معظم الأعمال التى يجب على العالم أن يؤديها، لم تعد الحكومات تقوم بها. إن معظم القانون الدولى يتم صنعه ليس فى المحكمة، ولكن فى الخارج حيث توجد المشاكل التى يضعها البشر، الذين لايفكرون فى أنفسهم باعتبارهم صانعين للقانون، أو مطبقين للإجراءات، ولكن باعتبارهم فقط يؤدون ما يجب أداؤه؛ أى إدانة القوة المسلحة،

وممارسة الدبلوماسية، وشراء وبيع الأشياء، وتحريك المعلومات وتدويرها، وحل المنازعات قضية تلو الأخرى، وسط عالم مضطرب بشكل مزمن.

حفظ السلام وفرض السلام

إن وظيفة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تم ذكرها فى الفصل الرابع، كمثال للوظيفة التى يمكن أداؤها. إنها تشترك مع المفوضية العليا للاجئين فى التميز عن باقى وظائف الأمم المتحدة، بأنه يتم إعطاء جائزة نوبل للسلام لها. لقد أصبح لحفظ السلام معنى خاص الآن، ولم يعد من الأهمية بمكان توضيح المحددات التى تقف أمامه. إن المسألة لا تكمن فى الأشياء، التى تقوم بها الأمم المتحدة ووكالاتها أو تحاول القيام بها، أو تلك التى تحاول منع الحروب إذا كانت وشيكة، أو حتى وقفها بعد أن تشتعل، وإنما تعنى ببساطة القوات المسلحة، التى يتم تجميعها من دول غير مشتركة فى النزاع، ويتم تجهيزها بالزى الأزرق، وبأعلام الأمم المتحدة، ثم توضع – من خلال قرارات مجلس الأمن – بين القوات المسلحة للطرفين المتحاربين؛ بشرط موافقتهما على وجود قوات الأمم المتحدة بينهما؛ لحفظ كل منهما من قطع رقبة الآخر، وبالتالى إجبارهما بذلك على تسوية منازعاتهما. وقد كان هذا الإجراء يتم غالباً فى حالة وجود وقف لإطلاق النار، وبذلك فإن القدرة على تسوية النزاع يتم تقليصها إلى درجة كبيرة. إن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التى تم تجميعها منذ الخمسينيات والستينيات لاتزال موجودة على الحدود العربية الإسرائيلية، أو فى جزيرة قبرص لتفصل بين اليونانيين والأتراك القبارصة، وكذلك فى كشمير من أجل مراقبة الهنود والباكستانيين، وهم يتحرشون ببعضهم البعض فوق هذا المسرح الرائع من الصراع.

وعادة ما تتجاوز عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مجرد كونها جهداً يبذل لمنع حالة حرب وشيكة الحدوث، بل إن طرح قوات محايدة كقوة ثالثة فى منطقة أرض لا أحد» ما بين حكومتين اعتزمتا تسوية الأمر بينهما على مسرح الحرب. وعلى أرض

المعارك سيكون -بشكل أو بآخر- هناك تبسيط يؤكد ضرورة وجود قوة دولية صغيرة - قد تُحاصر من كلا الطرفين بشكل أولى - تمنع أن يصل كل طرف إلى الآخر بالفعل فى حالة الاشتباك الكامل - وبالتالى تحول قوات الأمم المتحدة دون اشتباك المتنازعين، إن الدعوة التى تطلق فى الأمم المتحدة لتكوين «جنود بلا أعداء»، عادة ما تكون محاولة لإنقاذ ماء الوجه لكلا الطرفين، اللذين يعترفان بأن إشعال الحرب ليس فى صالح أى منهما، ولكن الطرفين المتنازعين غير مستعدين - بالطبع - لأن يصنعا حالة من الود والوئام فيما بينهما.

وبعيدا عن المنع على أية حال.. فلن تكون قوات حفظ السلام التى يكلفها مجلس الأمن، بعيدة عن أن تمنع أى شيء، أو أن تفعل كل شيء من وجهة نظر العلميات التى يوافق عليها المجلس، والتى يتم متابعتها بشكل سلبى؛ فهذه العمليات التى يتم متابعتها مثل الانتخابات السياسية أو انسحاب القوات، هى التى تكون أكثر قدرة على المحاولة الجادة والفاعلة لحل المشكلات الإقليمية وتجاوزها. وفى بدايات الستينيات كان ثمة قوة من خمسة آلاف جندى، معظمهم من الهند وماليزيا، تطارد قوات كاتنجا فى طول وعرض الجزء الجنوبى لزائير، وكان تواجد الأمم المتحدة لا يضمن بالقطع أن حكومة جيدة ستحل محل حالة الفوضى، القائمة وقتها، إذ إنه فى حالة زائير كانت هناك مشكلات أخرى قد ظهرت بعد الأزمة. وفى السنوات الأخيرة لعبت مثل هذه القوات أكثر من دور يتجاوز التواجد السلبى، رغم أنها -بشكل نمطى- كانت فى ظروف مشابهة، مثلما فى أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتى، أو فى الخليج؛ من أجل مراقبة وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، أو فى أنجولا من أجل ضمان رحيل القوات الكوبية أو الجنوب أفريقية، أو فى ناميبيا من أجل حماية هذه الدولة بعد الاستقلال.

والشيء الذى لم يقرره مجلس الأمن أبداً، هو إنزال قوات لحفظ السلام فى حالة اشتباك كامل وحاد بين قوتين كبيرتين مسلحتين. إن الاستثناء الوحيد حدث فى سنة

١٩٥٠، عندما كان الاتحاد السوفيتى يقاطع مجلس الأمن، وفى هذه الظروف – وباستغلال هذه الميزة – تمكنت الولايات المتحدة من أن تستصدر قراراً خاصًا بتقسيم كوريا الشمالية، عند خط التقسيم (الذى كان وقتها خط ٣٨ عرضًا)، وبالتالى تم تجهيز إرسالية من الأمم المتحدة بتكليف من مجلس الأمن، وبمجرد أن تم هذا، لم يتم سحب هذا التكليف؛ لأن الولايات المتحدة استطاعت أن تستخدم الفيتو ضد أى قرار يغير القرار الأصلى.

إن خبرات الأمم المتحدة فى حفظ السلام لم تقدم حتى الآن قوات بحرية متكاملة تابعة لها، وهناك مناقشة غير رسمية لهذا الموضوع تمت فى ١٩٨٩، وكانت ترعاها جمعيات الأمم المتحدة فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وتقدمت باقتراح إنشاء قوات حفظ سلام بحرية متعددة الجنسيات، تحت رعاية الأمم المتحدة، فى ظل ظروف معينة للقيام بمهمات محددة، ترتبط – فى معظمها – بحالة وقف إطلاق النار، وإعادة فتح الممرات المائية الدولية. إن الحالة الخاصة بهذا النمط كانت الخليج الفارسى؛ فثمة عديد من الاقتراحات، التى جاءت لإعادة نشر أعلام جديدة للاساطيل فى الخليج، تكون لها ألوان الأبيض والأزرق؛ أى علامة الأمم المتحدة. وتم تقنين هذا الإجراء، عندما حدث الغزو العراقى للكويت، ولكن رد الفعل العالمى لمثل هذا الإجراء كان مؤثراً بالضرورة فى التأكيد على فكرة ضرورة إعداد قوات حفظ السلام إعداداً جيداً قبل أن تذهب إلى البحر فى مناطق العالم، التى لها مياه إقليمية ذات طبيعة خاصة.

إن قوات حفظ سلام الأمم المتحدة تم تعريفها من خلال الممارسة، وليس من خلال ميثاق الأمم المتحدة، فمن المفترض أنها قوات جاءت لتبقى.. وعلى أى حال فإذا كان ذلك سيتم – وستكون تلك وظيفة مستمرة ومستقرة لها مستقبلاً – عندها فإن الأغلبية الديموقراطية فى العالم ستحتاج إلى أن تحل مشكلتين، أولاها: هى كيف نعد تلك القوات التى سوف نحتاجها، وثانيتها هى كيف سنشارك فى تحمل تكاليف ومصاريف هذه القوات.

منذ سنوات عديدة قرر جنرال متقاعد من الهند – كان قد خدم كرئيس لطاقم حفظ السلام التابع للأمم المتحدة – أن يحاول ملء فجوة تدريب قوات الأمم المتحدة. ولذلك أنشأ الجنرال إندار ريكى أكاديمية السلام العالمية –كمنظمة غير حكومية – وهى تعمل الآن فى مكتب قريب من مقر الأمم المتحدة فى نيويورك (وخلفه بعد ذلك «أولارا أوتونو» من أوغندا، وهو دبلوماسى ذكى وماهر، وله خبرة طويلة فى الأمم المتحدة)، وخلال عقدين أو أكثر، نجد أن أكاديمية السلام العالمية قد طورت «وسيلة ما» فى التفكير، بخصوص وظيفة «الجنود دون أعداء»؛ وكيفية تنظيم برامج تدريبهم على الوظائف العسكرية، التى يمكن أن تضطلع بها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقامت أربع دول اسكندنافية – إضافة إلى كندا – بتقديم قوات حفظ السلام، الذين يرتدون زى الأمم المتحدة الأزرق، وقامت هذه الدول بإعداد خطط وبرامج تدريبهم اعدادهم للخدمة العسكرية التابعة للأمم المتحدة.

لقد مر وقت طويل قبل أن تصبح مثل هذه النشاطات، جزءاً أساسيًّا من النظام الأعم والأكثر ثباتًا لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، يموله المجتمع الدولى كليًّا، ويشترك فيه أشخاص عسكريون من أكثر عدد ممكن من الدول. ولعله بعد عقد من الآن، يجب أن تكون ثمة عناصر فى كل الجيوش والقوات المسلحة من مختلف الدول، يتم تدريبها فقط من أجل أن تخدم، كجزء من عملها، فى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وحتى الوقت الحاضر فقد أسدت لنا الحرب الباردة نصيحة باستبعاد وحدات معينة من القوات المسلحة الكبرى فى حفظ السلام، التى ترعاها الأمم المتحدة، رغم أن الولايات المتحدة قد أصبحت فعالة فى تقديم خدمات النقل الجوى لهذه القوات. وقد أصبحت بعض القوى العالمية المتوسطة مثل كندا وأستراليا راغبة فى المشاركة، ولأسباب تاريخية فإن بعض الدول (مثل ألمانيا واليابان) قد انسحبتا من مثل هذه الخدمة، التى يؤديها المجتمع الدولى، رغم أنهما يساعدان فى تمويلها. وفى عام ١٩٩٢ فإن اليابان–

ولأول مرة – أعطت فرصة لجزء صغير من قواتها المسلحة الخاصة بالدفاع الذاتى، لأن تشترك فى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى كمبوديا. وثمة دول أخرى مثل سويسرا والنمسا لها دعم كبير، إلا أن تقاليد الحياد التى التزمت بها، كانت تحجم دورها. ولكن كان ثمة محايدون أوربيون آخرون مثل السويد وفنلندا، أو دول عدم الانحياز الأخرى مثل الهند وماليزيا، كانت كريمة جداً فى إمداد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالأشخاص، الذين يعملون فيها كجنود.

وبنهاية الحرب الباردة، لم يكن هناك معنى لأى من الأسباب التاريخية، التى قد تقدم للامتناع عن توفير هذه المشاركة فى قوات الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإن المؤسسات العسكرية المحدودة الحجم فى معظم الدول النامية، يجب أن تلعب دوراً كبيراً ومهماً فى حفظ سلام العالم؛ لأنه توجد حاجة ملحة فى هذه الدول النامية تستدعى تدخل الأمم المتحدة لحفظ السلام فى هذه المناطق.

إن القضية الأخرى هى من الذى سيدفع تكاليف ونفقات هذه القوات. إن حفظ السلام نوع من الأمور، التى يجب أن يشترك الجميع فى الاضطلاع بمسئوليتها، كما أنه نوع من المثال الأكيد حول قضية وجود ضريبة عالمية، يجب على الجميع دفعها، وهى ليست موضوعاً للجدل الدولى فى الحكومات القومية، حول ما إذا كان سلام العالم يستحق أن تدفع بعض نفقاته أم لا، ولكن لابد من وجود تيار مستمر آلى من الموارد المتاحة لمثل هذه النشاطات، يعتمد على حيوية ونشاط العالم بشكل أو بآخر، فيما يخص شئون السلام.

وفى عام ١٩٩٢ لم يضيع السكرتير العام للأمم المتحدة د. بطرس غالى أى وقت فى الضغط على أعضاء الأمم المتحدة؛ لمساعدته على تنظيم فعالية أوسع وأفضل لعمليات حفظ السلام. لقد رأى أن هناك حاجة أساسية لأعداد صغيرة من القوات، تكون جاهزة للاستخدام خلال ٢٤ ساعة، ولذلك طلب أن يشترك أكبر عدد ممكن من الأعضاء فى

تدريب مثل هذه الوحدات، يبلغ قوام كل منها ألف جندى، من أجل القيام بواجب حفظ السلام.

ثم اقترح د. بطرس غالى ضرورة أن تكون لمجلس الأمن وحدات «فرض السلام»، ليتم استخدامها في المواقف التى تتعدى مهام حفظ السلام، مثل حالة وقف إطلاق النار التى يتم التوصل إليها، ويتم خرقها من قبل أحد الأطراف، وكذلك عملية استعادة أو المحافظة على وقف إطلاق النار، التى تعنى مناهضة الأفعال العدائية وقمعها، ما بين جيشى دولتين، وذلك يستدعى درجة أعلى من التدريب والإعداد المتخصص والتسلح الأثقل؛ لإنجاز هذه المهام. إن القوات القائمة بغرض السلام وتدعيمه –كما أوضح بطرس غالى فى المذكرة التى طرحها بعنوان «أجندة من أجل السلام»، فى التاسع عشر من يونيو ١٩٩٢ – يجب أن تأخذ صلاحيتها وفعاليتها من مجلس الأمن، وأن تخضع لسلطة الأمم المتحدة، وأن تتكون من قوات تطوعت لمثل هذه الخدمات، كما أنها يجب أن تكون (أسوة بقوات حفظ السلام) تحت قيادة السكرتير العام.

لقد أوضح د/ بطرس غالى بشكل جلى أن حفظ السلام وتدعيمه وفرضه سوف يكون عبارة عن مهمات قصيرة المدى، من حيث استخدامها للقوة القصوى للأمم المتحدة، كما تذكر الفقرة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة، «التى تنص على أخذ إجراءات عسكرية من لحفظ أو استعاده السلم والأمن الدوليين»، لقد مضى يُذكِّر أعضاء الأمم المتحدة بالتزاماتهم وواجباتهم؛ فمن خلال الفقرة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة، هناك فرصة لإنجاز اتفاقات، من خلال تكوين قوات، تكون مهيأة لخدمة مجلس الأمن من أجل مناهضة الاعتداءات الجسيمة، «وليس فقط من خلال قواعد استثنائية، ولكن كذلك من خلال قواعد دائمة».

وكما قال السكرتير العام الجديد للأمم المتحدة بطرس غالى، وبشكل مهذب جداً.. «فإن ذلك يتم تحت الظروف السياسية التى تتواجد حالياً لأول مرة فى التاريخ، منذ أن

تبنى ميثاق الأمم المتحدة هذه الأفكار». كما أنه أضاف: «إنه يمكن رؤية أن العوائق التى كانت موجودة لفترة طويلة، وحالت دون المضى فى مثل هذه الاتفاقات والإجراءات الخاصة، لم يعد لها وجود، ولم تعد ظاهرة ومسيطرة». ثم قال بأنه على المعتدى، أن يعرف أن مجلس الأمن لديه وسائله الفعالة والخاصة فى الاستجابة. لقد أوضح بطرس غالى بشكل واضح أن الأمم المتحدة لا تتوقع أن تأخذ «جيشًا كاملاً كبيراً مسلحًا بالأسلحة المعقدة»، ولكنها يمكن أن تستخدم إجراء ما، ذو درجة أقل من الاستعداد والتسليح فى مقاومة أى تهديد تفرضه قوة مسلحة.

إن تقرير يونيو ١٩٩٢ كان علامة جيدة، وكان عبارة عن دليل واضح، أن هناك سكرتيراً عامًا جديداً للأمم المتحدة، شجاع وعملى فى الوقت نفسه، استطاع أن يخلف بيريز دى كويلار بنجاح، وأن يثبت أنه أقرب إلى داج همرشولد منه إلى كورت فالدهايم فى الاستجابة للأحداث، باعتباره فاعلاً محايداً.. كذلك فإنه من الأهمية توضيح ذلك الطرح، وذلك الوضوح فى تفكير بطرس غالى، حول الاحتياجات الموجودة والتفرقة بين ثلاثة مستويات من الفعالية العسكرية للأمم المتحدة، وهى: حفظ السلام، و«تقوية السلام»، وردع المنتهكين الأساسيين للسلام.

إلا أن جهد بطرس غالى الخلاق فى تحليل هذه الفكرة وطرحها أمام الحكومات العالمية، وكيفية إعادة التفكير وإعادة تشكيل قضايا ومنظورات حفظ السلام مع نهاية الحرب الباردة.. كل هذا كان منتظراً أن يصطدم بفكر العقود الأربع الأولى من نشاط الأمم المتحدة بين حكوماتها. وقبل شهرين من تقديم السكرتير العام للأمم المتحدة لتقريره، حذرت الإدارة الأمريكية من إعطاء مجلس الأمن قوات عسكرية ثابتة، أو محاولة إعادة إحياء لجنة الشئون العسكرية (التى تم تأسيسها وفق ميثاق الأمم المتحدة، باعتبارها قوة كبيرة، تشارك فيها كل رؤساء الوحدات، إلا أن هذه اللجنة لم يتم تشغيلها بالمرة فى حالات الطوارىء الحقيقية، والتى كانت بمثابة قضية حياة «أو موت»).

عندما تصير الشئون الداخلية شئونًا عالمية

إن ميثاق الأمم المتحدة – مثله مثل أى كتاب مرجعى يصدر فى أول كل عام فى القانون الدولى – يتناول قضية التدخل الدولى، «بأنه يعنى كل المسائل التى تعتبر أساسًا ضمن القضاء المحلى لأى دولة». إن درجة الأخلاقية فى هذه المقولة المذهبية تعتبر واضحة وصريحة ومرحبًا بها. إن خريطة العالم الحقيقية عبارة عن غابة أو أدغال من التأويلات الثنائية العميقة، التى تأخذ أكثر وأكثر فى التشدد، وتستخدم فيها الجغرافيا السياسية لهذا العالم كمحددات لفهمها وأخذ القرارات بشأنها.

إن انتهاكات حقوق الإنسان صار لها وقت طويل، منذ أن أصبحت مشروعة، أو إذا قلنا غالبًا غير مرضية لأشخاص مهمين دوليًا، كما أن قوات حفظ السلام – حسب تعريفها الآن – تعتبر فى وسط بعض الصراعات والتوترات الداخلية لبعض الدول، وفى بعض الأحوال مثل قبرص.. فإنها قد أصبحت هناك لمدة جيل بكامله. إن الأسواق الدولية تعطى وتحدد أسعار السلع الأساسية (مثل الحبوب والطاقة)، وكذلك بالنسبة للأموال والأسهم والسندات. ولكن التهديدات العالمية الحقيقية أو المتخيلة تؤدى إلى أخذ قرارات تؤثر على الميزانية المحلية، وتحاول تكتلات وجماعات الضغط عبر الحدود أن تؤثر على القادة السياسيين فى القضايا، التى تتراوح من التأمين البحرى وسياسات الطاقة الخاصة بثانى أكسيد الكربون، حتى سياسات تخطيط أو تحديد النسل. إن كل القروض الدولية أو المساعدات الخارجية ترتبط بإصلاحات السياسات الداخلية فى معظم الدول النامية. وتعتمد التجارة الدولية – بشكل عميق– على تأثيرها على معظم الصناعات الوطنية، وغيرها من القضايا الداخلية الحساسة للدول مثل الوظائف والأسعار، وحياة صناعات بأكملها. إن الحركات الدولية لإناس يغيرون التركيبة العرقية داخل دول بعينها، قد تعتبر – بهذا المعنى – نوعًا من الشئون الداخلية، ولكن الجرائم الدولية أو الجرائم المنظمة خاصة تجارة المخدرات تؤثر بعمق – إلى حد بعيد – على المجتمعات المحلية، وسببت اهتمامًا كبيرًا، أوجد على الساحة دوائر قوية دولية أو شبكات عالمية من

وكالات البوليس المحلية والقومية بل والعالمية. إن المراقبين الدوليين صاروا مشهداً مألوفًا الآن فيما يخص الانتخابات القومية، أو حتى الانتخابات المحلية – مثل انتخابات البلديات – مما يعنى أن هناك حالة ما من عولمة الشئون الداخلية بدأت تحدث وتعطى نتائجها، فى صورة تغييرات كلية عالمية سواء فى نظم التربية أو التعليم أو البحوث، بدءاً من ألعاب ما قبل المدرسة إلى مناهج البحث فى مرحلة ما بعد الدكتوراه .

وبالتالى فإنه لم يعد هناك شيء ما قد يسبب الدهشة أو الصدمة فى تنامى فكرة « الأمن العالمى »، والتى صارت على وشك أن تعبر حدود فكرة التدخل فى الشئون، التى كانت موجودة، وتم اعتبارها شئونًا داخلية؛ إذ إن القليل جدا تم الحديث عنه فيما يعتبر عدم تدخل فى شئون الدول؛ فمثلا قوات التحالف فى « عاصفة الصحراء » كانت تحمل قرارات من مجلس الأمن الدولى، وطارت فوق الحدود العراقية، ودخلت إلى داخل أراضى الأقاليم والسيادة العراقية. وفيما بعد الحرب، أوجدت مناطق عازلة مؤقتة، ومناطق محمية وآمنة (للأكراد والشيعة). إن هذه القوات كانت تضع بهذا المعنى قانونًا دوليا جديداً، بشكل لم يعتاد معالجة القانون به من قبل؛ أى بصياغة حالة تلو أخرى. وهناك الآن اتفاق عام واسع على مستوى الممارسة أساسًا – إن لم يكن على مستوى النظرية – على أن مبادىء الأمم المتحدة، فيما يخص عدم التدخل ، قد تم تنحيتها جانبًا لصالح أهداف أسمى، تتعلق بجعل العالم أكثر أمانًا وأبعد عن الشقاق والتوتر.

إن ثمة سؤالين يستخدمان ليكونا بمثابة أوراق اختبار لمعرفة ما إذا كانت دولة ما داخل أو خارج الدول التى تفهم هذه المسائل بالكيفية التى سبق عرضها. السؤال الأول:

هل للأطراف الخارجية تفويض دولى لأفعالها تلك ، التى قد تعتبر باعتبارها نوعًا من التدخل؟

ولا يزال هذا السؤال مرتبطًا باعتبارات عديدة؛ فالنظر إلى هذه المسألة من وجهة نظر

أمريكية.. فإننا كأمريكيين، كان لنا مثل هذا التفويض من مجلس الأمن، سواء فى كوريا أو فى الكويت، وفى ڤيتنام لم تكن المسألة بهذه الصورة، وهذا ما جعلنا ننجز ما كنا نخطط لإنجازه سواء فى كوريا أو الكويت، وفى الحالة الأولى دفع إنجازنا كوريا الشمالية إلى ما وراء خط عرض ٣٨°، وحرَّر الكويت فى الحالة الثانية من الاحتلال العراقى. إننا لم ننجح فى أن نقنع الڤيتناميين الشماليين بأن يتركوا جيرانهم وحدهم، وهذا لم يحدث لأننا لم نعرف كيف ننجز هذه المهمة فقط، ولكن أيضًا لأن الدعم الشعبى لهذه «الحرب الأمريكية» قد تساقط، لأن الأمن الجماعى يعمل فقط، عندما يكون الأمن فعلاً جماعيًّا.

السؤال الثانى: هل كانت الأطراف الخارجية مدعوة لأن تتدخل؟

إن الاختبار على النقيض تمامًا، قد تحول إلى سؤال مستهلك وفاسد وغير ذى قيمة كسؤال أخلاقى. إن القوة العسكرية الكبيرة يمكنها أن تنظم تدخلها، وأن تجعل نفسها مدعوة للتدخل. إن السوفيت كانوا مدعوين للتدخل بواسطة تلك الدمى الشيوعية المحلية، التى كانت تمضى فى ركابهم؛ من أجل سحق تلك الجموع الشعبية الثائرة والمثيرة للقلاقل، سواء فى المجر ١٩٥٦، أوفى تشيكو سلوفاكيا ١٩٦٨، أو فى أفغانستان ١٩٧٩، وفى الحالة الأفغانية كانت الدعوة منظمًا لها، بعد أن بدأ الغزو فعلاً، ولذلك فإن الحاكم الدمية اعتصم فى مكتبه وتشبث بمنصبه أولاً. وفى التاريخ الحديث للولايات المتحدة، فإن إدارة نيكسون تجاهلت الحصول على دعوة لدخول كمبوديا ١٩٧٠، كما أن الرئيس ريجان ودبلوماسيه مكنوا جماعة من الدول الكاريبية الصغيرة من أن تطلب التدخل بشكل الغزو فى جرينادا ١٩٨٣، إضافة إلى أن الرئيس بوش تمت دعوته للتدخل فى بنما سنة ١٩٨٩، من قبل الرئيس المنتخب حديثًا، الذى أدى قسم تنصيبه كرئيس تحت الحماية الأمريكية، بمجرد أن بدأت العملية.

ومن خلال ممارسات الدول فى ذاكرتنا التاريخية الحديثة.. فإنه يمكن استخلاص

بعض الجزيئات المفيدة فيما يتعلق بالقانون الدولى، وفيما يلى عشر قضايا رئيسية مرشحة؛ لتكون موضوعة فى الكتاب المرجعى للغد.

* **القضية الأولى:**

بمجرد أن يكون لذلك تكليف أو تفويض برد أحد الغزاة إلى ما وراء حدوده الخاصة، فإنه يصبح مسموحًا لك كذلك أن تغزو ذلك الغازى أيضًا. إن الجنرال نورمان شوارسكوف- فى استراتيجيته المسماة «هيل مارى»- كان يهدف إلى ضرب أقوى القوات العراقية كنموذج حديث للون الحى؛ أى إن هناك إصراراً على ضربة قوية، تعد نموذجًا فى رد العدوان. وبشكل أقل كان اختيار الجنرال ماك آرثر فى الإنزال الذى قام به على أرض كوريا الشمالية، منذ حوالى ٤٠ عامًا.

* **القضية الثانية:**

إنه من المسموح به أن تستخدم القوة لتمنع حكومة دموية حمراء، من استخدام أسلحة الدمار الشامل الخطيرة، ولذلك فإنه من الأفضل القيام بهذه المهمة بالنيابة عن المجتمع الدولى. لقد قامت إسرائيل بقصف المفاعل النووى العراقى سنة ١٩٨١، عندما كانت موسكو وواشنطن لا تزالان تفكر أنه بإمكانهما أن يكونا أصدقاء لصدام حسين؛ فالمبادرة الخاصة التى قامت بها إسرائيل كانت مخططًا مرسومًا، من خلال التوجه العام الذى كان موجوداً.

* **القضية الثالثة:**

إن تدخل قوات حفظ السلام التى يكلفها مجلس الأمن الدولى، تعتبر طريقة مقبولة للحفاظ على كل ما يكفى لحصر مجموعات القوى المسلحة التى تقبل هذا التدخل.. والنقطة هنا هى أن حافظى السلام لا يستطيعون أن يتوقعوا أن يقوموا بدور الوسيط فى الاضطرابات السياسية المعقدة. إنه من الأفضل أن يتم إلقاء حافظى السلام فيما بين

جماعتين متصارعتين، بدلاً من أن نحاول خلق الظروف التى تسمح لهم بالرحيل.

*** القضية الرابعة:**

إن التطهير العرقى وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يبرر التدخل الدولى، حتى بعد الدرس الذى وضعته تجربة الهولوكست التى قام بها هتلر، فإن الحكومات كانت مترددة ومتخوفة، بخصوص محاولة إيقاف حكومات أخرى عن فكرة عدم الوثوق بذات مواطنيها. وعلى أية حال فإن عدم الثقة والتشكك الذى يحس به آلاف وملايين العراقيين، الذين يحاولون الفرار من حكومتهم، وكذلك الآلاف الذين يموتون أثناء محاولة انسحابهم إلى خارج الأراضى العراقية، لكى يجدوا بعض المعونات... كل ذلك يعنى تحذير الحكومة العراقية؛ لتبقى بعيدة عن مناطق معينة، داخل إقليمها وتخضع لسيطرتها.

*** القضية الخامسة:**

عندما تفقد السلطة المركزية فى دولة ما قدرتها على السيطرة والتحكم، فإنه يصبح مسموحًا للأطراف الخارجية – التى تعمل بشكل متضامن فيما بينها – على تشكيل حكومة فعالة قادرة على السيطرة والتحكم في أمورها الداخلية، فبعد الحرب العالمية الثانية، ساعدت وكالة الأمم المتحدة للغوث واللاجئين الإدارات الحكومية المستحدثة فى كل من إيطاليا ويوغسلافيا وأوكرانيا والصين، وفى بدايات الستينيات، قامت الولايات المتحدة بشيء مماثل فى الكونغو (زائير حاليًا). وفى ١٩٩٠ قامت الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتى بمساعدة وسطاء الأمم المتحدة فى محاولة وضع كمبوديا على الطريق السوى، واستعاده تماسكها كدولة مرة أخرى. وفى أى لحظة من الوقت.. فإن هناك قائمة طويلة من الدول، التى تحتاج إلى المساعدة الدولية لتصبح دولا حقيقية.

* **القضية السادسة:**

إن التدخل يعتبر مشروعًا من أجل قمع الإرهاب والإرهابيين، خاصة عندما تدعمهم من حكومات قومية. إن المقاييس الدولية لإحباط الاستخدام الإجرامى للمطارات والبنوك وأجهزة الإعلام، لا يحتاج إلى أن يحجَّم بحصره بالتساؤلات حول حقوق الدول والحكومات الوطنية، تلك الدول والحكومات، التى تفقد حقوقها إذا كانت تنتهك حقوق حكومات قومية أخرى.

* **القضية السابعة:**

إن إنقاذ الرهائن باستخدام القوة هو فى العادة أمر مقبول، ويمكن أن يكون ناجحًا (كما فعل الإسرائيليون فى مطار عنتيبى، أو كما فعل البلجيكيون مع الولايات المتحدة فى قضية ستانليل)، كما يمكن أن يكون مُبَرَّرًا، ولكن هذا لا يمنع أن هناك مشكلات خطيرة قد تحدث، كما فى حالة طائرات الهليوكوبتر الأمريكية، التى سقطت فى الصحراء، وهى فى طريقها لالتقاط الرهائن الأمريكيين من السفارة الأمريكية بطهران.

* **القضية الثامنة:**

إن مروجى المخدرات وتجارها فيما بين الدول يمكن مطاردتهم باستخدام البوليس الدولى، ومن خلال إمكانياته التى لا تحتاج إلى أن ننظر بأى درجة من الاعتبار إلى فكرة الحدود القومية، أكثر من الدرجة التى يعترف بها هؤلاء المجرمون بهذه الحدود.

* **القضية التاسعة:**

إن اللاجئين وعمليات التقويض التى تحدث لهم وإعادة توطينهم فى مكان آخر، تعتبر من صميم المسئولية الدولية. إن الأناس الذين يتم إخلاؤهم من أوطانهم أو إعادة نشرهم فى أماكن أخرى، يعتبرون هدفًا مشروعًا للمساعدات الإنسانية من الدول

الخارجية. إن حق البشر فى الحياة والاستقرار فى مكان ما، أصبح بشكل سريع المهمة الأولى للضمير العالمى .

* **القضية العاشرة:**

إن التعامل مع الكوارث سواء التى تحدث مصادفة، مثل الكوارث الطبيعية (كالزلازل والبراكين والأعاصير)، أم التى تحدث نتيجة خطأ بشرى (مثل حادث مفاعل تشرنوبيل)، يعد بوضوح التزامًا عالميًا، دون النظر إلى الدول التى يحدث لمواطنيها وشعبها مثل هذه الحالات الحرجة، التى تحتاج للمعونة الطارئة.

إننا هنا نكون قد سردنا بعض الأفعال التى يمكن أن تنبثق من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل حصر الاعتداء ودحضه، أو التدخل لمنع حكومة دموية قاسية من استخدام أسلحة الدمار الشامل، وكذلك من أجل وضع قوات حفظ السلام بين الطرفين المتحاربين، اللذين وافقا على الوصول إلى وقف لإطلاق النار. ولننظر الآن إلى قضايا أخرى حيث إن الخط الفاصل بين «المحلى» و«العالمى» قد تم محوه وتجاوزه، من خلال أشكال عديدة للتدخل العابر للحدود، سواء من خلال الرضا المحلى، أم غير ذلك، وكلها تحتاج إلى أسباب أمنية أو أسباب إنسانية على حد سواء.

انتهاكات حقوق الإنسان

إن الأجندة غير المخبأة تمامًا لحقوق الإنسان تتعامل – فى الغالب – مع كيفية معاملة الحكومات لشعوبها. وفى خطاب مثير للدهشة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مارس ١٩٧٧، قال الرئيس الأمريكى كارتر – دون أى مداراة دبلوماسية – «إنه ليس هناك عضو فى الأمم المتحدة يمكنه أن يزعم أن إساءة معاملته لمواطنيه داخل دولته تعد من الأمور الخاصة به وحده». وكان كارتر يتكلم بوضوح شديد، ليس فقط عن عمليات التعذيب للسجناء السياسيين، ولكن أيضا عن الحرمان غير المبرر لبعض الفقراء.

إن الأداة الأساسية للتدخل هنا، كانت هى المعلومات ونشر الأبحاث الدقيقة حول القضايا الفردية من قبل منظمات حقوق الإنسان خارج إطار الحكومات (مثل منظمة العفو الدولية أو المفوضية الدولية للحقوقيين، أو بيت الحرية، أو منظمات المراقبة مثل منظمات مراقبة هلسنكى، التى تواجدت فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق)، وكذلك ثمة تقاريرترد حول انتهاكات حقوق الإنسان، التى تمارسها الحكومات، (مثل التقرير السنوى لحالة انتهاكات حقوق الإنسان فى العالم، والذى يشرف عليه الكونجرس الأمريكى، وتتم طباعته سنويًا فى الإدارة الأمريكية). و لمدة ربع قرن، بدأت المناهضة الفعلية وتزايدت حالة الانتقاد ضد نظام الآبارثيد فى جنوب أفريقيا، بواسطة كثير من الأعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذين ظنوا أن هذا العمل، وأن هذه التعبئة كانت دون جدوى، وأن حكومة جنوب أفريقيا لن تنصت لمثل هذه الشكوى. ولكن الموجات المتتابعة حطمت تلك الصخرة العنيدة، وتم تسويتها والانتصار على مساوئها. لقد حدث تغير جدى وجذرى بشكل مضطرد وتدريجى خلال فترة طويلة، وسيستمر فى المستقبل، داخل هذه الدولة التى كانت مقسمة بشكل عميق جداً.

إن ثمة شعارات وغايات وقيمًا كبرى على مستوى العالم، فيما يخص حقوق الإنسان، أصبحت الآن منتشرة وبشكل تفصيلى كبير – فى ميثاق الأمم المتحدة المدون ١٩٤٥، أو فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨) أو العديد من العهود الدولية غير المصدق عليها، إضافة إلى وثيقة هلسنكى النهائية (سنة ١٩٧٥)، (وقد أدت هذه الوثيقة الأخيرة إلى أن يوافق الزعيم السوفيتى بريجينيف على التعاون بإعطاء الفرصة لمراجعة موقف الأتحاد السوفيتى في الانضمام إلى نص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، الذى كان الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية الحليفة له قد قاطعوه فى الجمعية العامة، منذ ٧٢ عامًا قبل ذلك). إن جعل هذه الشعارات والغايات فعالة فى دولة تلو دولة، وفى مجتمع تلو مجتمع يتطلب شجاعة وإصراراً، ووجود منظمات غير حكومية مصرة

ومخلصة وذات كفاءة، وفى النهاية نجد أنفسنا أمام عدد منها يؤدى بالفعل هذا الدور بشكل جيد.

انهيارات الحكومة

إن هناك استثناءً واضحًا فيما يخص مبدأ عدم التدخل، يظهر عندما لا تكون هناك حكومة فعالة فيما لا يزال يسمى دولة قومية. إن لبنان كان مثالاً تراجيديًّا حديثا لمثل هذا الاستثناء. إن مبدأ عدم التدخل فى مثل هذه الحالة اللبنانية كان غير ذى معنى على الإطلاق، فعديد من الدول بما فى ذلك إسرائيل وسوريا وإيران ودول غربية أخرى، تدخلت من منطلق القوة، وحاولت كل منها أن تجعل الأشياء هناك أسوأ وأسوأ، وأصبحت فكرة الوصول إلى حكومة وطنية بعيدة عن الاحتمال. إن الصيغة التى قد تقال فى مثل هذه الحالة هى ألا نتجادل حول مسألة التدخل من عدمه، بل نعمل على تنظيم تدخل عالمى وقوى وكاف؛ للحفاظ على السلام الداخلى لهذه الدولة، وأن يكون خلاقًا بشكل كاف أيضا؛ لبناء حكومة ما من هذه الأشلاء المتناثرة، من لبنان، وأن تكون ممولة ومعدة جيداً لأداء مثل هذه الوظيفة، التى كانت تقوم وكالة الأمم المتحدة للغوث واللاجئين فى مناطق عديدة من العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

وتعد كمبوديا التى تداخلت فيها أربع جماعات مسلحة مثالاً آخر، وكانت حالة لضرورة التدخل العالمى. لقد كان هناك سلام حذر بين هذه الجماعات المتقاتلة، تم التفاوض عليه، من خلال الأمم المتحدة. كما أن هناك دولاً أخرى، خصوصا تلك التى كانت فيها جماعات مسلحة، لها قوة كبيرة وسيطرة عالية، كان يمكن أن تواجه درجات متفاوتة من انهيار الحكومة، وهو ما يستدعى أو يتطلب العمل الدولى. إن التجزئة سواء فى جنوب أفريقيا أم يوغوسلافيا أم الاتحاد السوفيتى السابق من الممكن أن تتطلب عديداً من التدخلات المتوالية من نوعية المنشورات فى حالات الانتخابات، أو ضبط السياسات المالية، وصولاً إلى الدعم الاقتصادى الكبير، أو إنزال قوات لحفظ

السلام، قد تستمر كفترة طويلة.

وفى كل حالة من هذه الحالات، نجد أن قوات الصليب الأحمر الدولية يمكن أن تخدم بشكل كبير، وبأسلوب مبهر كفاعلين محايدين، فى العملية بشكل كامل، يحمل درجة من المخاطرة إلى حد ما . إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولى لايجب خلطها مع منظمات الصليب الأحمر الداخلية؛ فالصليب الأحمر الدولى هو وكالة عالمية غير حكومية، كل موظفيها من السويسريين التنفيذين، تحكمها لجنة من ثلاثة وعشرين فرداً سويسريًّا، وهى الأداة الأساسية لتنفيذ اتفاقات جنيف الموقعة عام ١٩٤٩ . إن مثل هذه المحددات والمعايير الإنسانية الشهيرة يمكن أن تؤثر على الحكومات، أو أن تتدخل حتى فى حالة الحرب؛ للوصول إلى ما يلى:

أولا: الاهتمام والمساعدة لكل من الأصدقاء والأعداء على حد سواء.

ثانيا: احترام كل كائن إنسانى وشرفه وكرامته ومعتقداته الدينية، والحقوق الخاصة بالطفل.

ثالثا: منع المعاملة التى تحط أو المهينة بالكرامة الإنسانية، إضافة إلى منع أخذ الرهائن أو التمييز الجماعى أو التعذيب، أو الإجراءات الخاصة بتدمير الممتلكات.

رابعًا: تخويل اللجنة الدولية للصليب الأحمر حق إرسال الوفود لزيارة الأسرى أو المواطنين المحتجزين وإجراء المقابلات دون تدخل السلطات مع أى من الأشخاص، الذين هم فى حالة اعتقال.

وثمة بروتوكولان إضافيان فى عام ١٩٧٧، يوضحان بشكل جلى أن هذه المبادئ تنطبق على جميع المدنيين، وأنها صالحة ليس فقط فى حالات الحروب العالمية، ولكن كذلك فى حالة الحروب الأهلية.

إن هذه الأهداف الاستثنائية وغير العادية تمت مساندتها بشكل كبير عام ١٩٩١،

عن طريق مساهمات الحكومة بحوالى ٧٠٠ مليون فرنك سويسرى؛ أى ما يوازى ٤٧٠ مليون دولار، وهذا المبلغ الذى يعتبر صغيراً بمقاييس نفقات الحكومات، يستطيع أن يوفر تدخلاً عميقًا فى حوالى ١٥ أو ٢٠ بقعة من أسخن بقاع العالم فى توتراتها وأزماتها، فى أى وقت يحدد.

وبطبيعة تكليفها، فإن المنظمة الدولية للصليب الأحمر تتدخل أيضًا، وبشكل عميق فى الشئون الداخلية للدول ذات السيادة. وعادة.. ما تم ذلك فى لحظات معينة من تاريخها، عندما كانت المشاعر حول فكرة السيادة وتقرير المصير مرتفعة للغاية. ولكن هؤلاء الضيوف السويسريون لا يكترثون بنظريات بعدم التدخل، ولا تخيفهم الشكوك حول فكرة التدخل، كما أنهم بذلك يستطيعون أداء دورهم بأقصى حد ممكن. إن وفود منظمة الصليب الأحمر الدولية دائمًا ما تكون مستعدة للدخول فى أشد مناطق العالم صراعًا؛ من أجل حماية الأشخاص الذين يكونون – وقتها – أقل قدرة فى الدفاع عن أنفسهم، وتقوم هذه الوفود بتقديم خدمة ذات مستويات عالية جداً بشكل أخلاقى عملى، ودونما إبطاء، وفى وقت قصير جداً؛ لأنه قد تكون هناك مهام كثيرة فى بعض المناطق الخطرة جداً فى العالم. ولذلك فمن الصعب أن نفكر بأن ثمة حداً ما أقل من نصف بليون دولار، يستطيع أن يوفر تشغيل هذا الخير الإنسانى وتقريره بكل تلك الحكمة، وكل تلك الشجاعة.

الإرهاب والرهائن والمخدرات

إن الإرهاب هو تهديد أو إساءة معاملة أو اغتيال الأبرياء من أجل أغراض الإذعان والضغط، سواء كانت الفدية المطلوبة أموالا خاصة أم تصرفًا عامًا (مثل طلب إطلاق سراح سجناء معينين). إن الدول الراعية للإرهاب ليست ظاهرة جديدة، وبمجرد طرح هذا نجد اسمى جنكيز خان وأدولف هتلر يقفزان إلى أذهاننا، ولكن استخدام بعض المنظمات غير الحكومية نصف المستقلة أو شبه المستقلة، باعتبارهم أطرافاً متعاقدة فى

ذلك، هو نوع من الإرهاب، وبشكل آخر. (كيف نصف أخذ حزب الله للرهائن فى لبنان، وصلته بالحكومة فى إيران).

وباستثناء عملية المبالغة الشديدة التى توفرها أجهزة الأعلام للعمليات الإرهابية، فإن الإرهاب – فى حد ذاته – ليس مسألة كبيرة؛ فخلال عقد كامل بين ١٩٨٠ – ١٩٨٩ حدثت ٦٥٠٠ حادثة إرهابية عالمية، خلفت ورائها خمسة آلاف قتيل، و١١,٥٠٠ جريح. وقد انخفض عدد مثل هذه الحالات بشكل كبير بعد عام ١٩٨٩ بنسبة أقل من الثلث عن ١٩٨٨؛ حيث كان الإجمالى ٨٥٥ حالة اعتداء. وحتى فى عام ١٩٨٩، نجد أن مواطنى أو ممتلكات أكثر من ٧٤ دولة قد وجهت لها عمليات إرهابية دولية، فى أكثر من ٦٠ دولة على مستوى العالم. وكان بين هؤلاء القتلى فى هذه العمليات الإرهابية رينيه معوض الرئيس اللبنانى، والفريد هيز هاوزن رجل البنوك الألمانى الكبير، والكولونيل ويليام هيجينز أحد رهائن الولايات المتحدة، الذى كان محتجزاً فى بيروت.

لقد تناقص العدد الكلى للأحداث الإرهابية بشكل كبير، ليس بسبب عوامل أحادية الاتجاه، (مثل: الحكومة الأفغانية التى أنهت عملياتها وحملاتها الإرهابية فى باكستان بعد انسحاب القوات السوفيتية، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية التى قلصت من دعمها للجماعات الإرهابية المنضمة إليها وحدث نوع من التفتيت والعزل لمنظمة «أبو نضال»)، ولكن كان هناك سبب مهم هو التعاون الكبير والمتعاظم بين قوات البوليس الدولية بعضها وبعض، واستحداث أنظمة أمن واقعية فى المطارات وعلى نقاط الحدود، إضافة إلى شروط أكثر صرامة لهؤلاء الذين تم القبض عليهم.

إن تعريف الإرهاب الذى ترعاه دوله معينة – بغرض تحقيق اتفاق شبه عالمى على النظر إليه، باعتباره إجراءً خارقاً للقانون– لابد ألا يكون بالنسبة لنا مهمة مستحيلة، بل علينا أن نحاول الوصول إلى مثل هذا الاتفاق شبه العالمى حول هذه المسألة، ورغم أن بعض الدول الحالية –والتى ترعى الإرهاب– ستتردد فى أن تعترف باشتراكها فى

عمليات إرهابية. إن القرصنة وعمليات تجارة الرقيق كانت تواجه الحضارة والمدنية الإنسانية بنوع من الألغاز المتصلة والكبيرة. ولكن مثل هذه الاتفاقيات الدولية لتجريم الإرهاب ستتطلب من الدول الكبرى أن تدخل ما يساء تسميته بقدراتها الاستخبارية، كما فعل الكونجرس الأمريكى (بعد عديد من الإحراجات) من أجل إدانة عمليات الاغتيال واعتبارها خارجة على القانون، واستخدام تلك القدرات لكشفها ودحضها. إن تعزيز هذه الغايات فى هذه الساحة العالمية -بالإضافة إلى مسائل حقوق الإنسان- يعتبر ضوءاً أساسياً لابد من الاهتداء به ليؤدى فى النهاية إلى وسيلة ما، تستطيع حكومة من خلالها أن تقنع حكومة أخرى بمثل هذه القضايا.

إن المسألة ستتزايد أهميتها، فى ألا نسمح لحكومة ما خارجة على القانون بأن تأخذ رهائن، أو أن تغير الموضوع الخاص بسلوكها إلى النظام الذى نرتضيه، بحسب شرائطنا الصفراء، كما كان يحاول أن يفعل النظام العراقى بعد استيلائه على الكويت، بأن قام باحتجاز آلاف من الرهائن الأجانب؛ ليمارس نوعاً من الضغط على الحكومات الغربية. إن الإشكالية هى حساسية التعامل مع القادة السياسيين فى تلك الدول، التى تحتجز مواطنيها كرهائن. إلا أنه ليس هناك حكومة تستطيع أن تدعى أنها يمكن أن تستطيع حماية كل مواطنيها، خاصة أولئك الذين يبقون فى منطقة ما أو دولة ما، بعد أن تحذرهم حكوماتهم من البقاء هناك، وتنصحهم بمغادرة تلك الدولة، كما كانت الحالة فى لبنان.

ويوجد هناك فى أى لحظة - على سبيل المثال - ١٪ من تعداد السكان الأمريكيين، يسافرون أو يعملون أو يعيشون فى الخارج وهم مثلى، (باعتبارى أسافر كثيراً)، وهم بشكل مستمر فى حالة مخاطرة. وإذا كانت حكومتنا ستقف مشلولة فى كل مرة، عندما يكون ثمة واحد أو مائة منا محتجزين أو فى وضع حرج، (كما كان الحال بالنسبة للرهائن الأمريكيين فى طهران فى ١٩٧٩ / ١٩٨٠)، فإن المستقبل سيكون بالتالى موضوعاً فى أيدى هؤلاء القراصنة والسفاحين.

إن الدليل الذى نستخلصه من الأزمة العراقية بين عامى ١٩٩٠-١٩٩١ هو أن الحكومات كانت تتعلم هذا الدرس، وتحاول جاهدة ألا تعامل المحتجزين باعتبارهم جزءاً أساسيًا من القصة. (والشيء نفسه لا يمكن أن يقال بالنسبة لبعض المعلقين المعروفين جداً على شاشات التليفزيون، والذين على درجة التشوق والتحمس نفسها التى كان عليها صدام حسين، لأن ينظر إليهم باعتبار أن مسألة الرهائن تخيفهم). ولفترة ما، بينما كانت عمليات الإرهاب التى تمارسها الدول تستوعب هذا الدرس، نجد أيضاً أن الرهائن وعائلاتهم سيكونون فى الخطوط الأمامية للحرب التى شنتها ضد الإرهاب. وبنظرة بعيدة المدى.. فإنه إذا أظهرت الحكومات عدم قدرتها على تغيير مواقفها بمثل هذه الضغوط الإرهابية الممارسة ضدها، باحتجاز بعض من رهائنها فى الخارج... فإن الرهائن أنفسهم يجب أن يصيروا بهذا المعنى أقل أهمية كوسيلة لممارسة الضغط أو الإرهاب على الدول. وبالتالى يصير كل المسافرين خارج دولهم الأساسيين على وضع أكثر آمنا واستقراراً؛ حيث لا تظل فكرة الرهائن مطروحة كخيار استراتيجى للدول الراعية للإرهاب. وعلينا أن نحتفظ بشرائطنا الصفراء فى أدراج الخياطة الخاصة بنا.

وعندما تأتى المسألة إلى المنظمين الخصوصيين، الذين يقومون بعملية التنظيم داخل الجماعات الإرهابية، فعلينا أن ننظر إلى مفاتيح تلك النظم الإرهابية، وليس من الصعب أن نجد تلك المفاتيح التى تتحكم فى التنظيمات الإرهابية. إن كل سيناريو إرهابى يحتوى تقريبًا على ثلاثة عناصر: حفز أجهزة الإعلام لتعطى دعاية قوية وواسعة جداً لهذا العمل الإرهابى وتبريره وطلب فدية، ثم الحصول على طائرة والهبوط بها فى مطار أو عدة مطارات، ثم الاعتماد على واحد أو أكثر من الحسابات البنكية السرية.

ولنبدأ بدراسة هذه لعناصر بترتيب عكسى:

إن البنوك فى كل مكان فى العالم عرضة للتنظيمات القومية والعقوبات الدولية، ومن أجل أن يقوم أى بنك بحماية شخص ما قام باختطاف أو اغتيال أحد الأبرياء... فإنه

لابد وأن تكون هناك أحكام معينة وخطوات لحماية موظفى هذه البنوك أنفسهم، من خلال السياسات العامة.. ودون التعاون مع البنوك... فإن الإرهابيين وكذلك تجار المخدرات سيجدون أنه من الصعب بكثير إخفاء إجراءاتهم البنكية ومقاصاتهم غير القانونية. فليس هناك بنك قانونى أو بنوك قانونية يمكنها، يمكن أن تدعى أنها محايدة فى مثل هذه المسألة، إن ما يقال عن سرية الحسابات البنكية أو حفظ الودائع سالمة، تعتبر كلها مداخل إلى غسيل الأموال، وتكون دائمة مرتبطة بمرتكبى مثل هذه الجرائم.

إن فرص الدخول إلى المطارات هى مسألة تحت سلطة الدولة وتحكمها، حتى فى أكثر دول العالم ديموقراطيةً. ولايرغب كل الإرهابيين فى الذهاب إلى مكان آخر بعد جريمتهم، ولكن إذا عرف هؤلاء مسبقًا أنهم لن يكونوا قادرين على الهبوط بطائرتهم فى مطار ما فى أى مكان.. فإن ذلك قد يؤدى إلى اختلاف كبير جداً فى المسألة. فعندما قرر كاسترو أن يسلم المختطفين الذين هبطوا بطائرة فى مطار هافانا، حدث هبوط حاد فى عمليات اختطاف الطائرات على الساحل الشرقى للولايات المتحدة الأمريكية.

إن الإرهابيين يفهمون جيداً مدى السلطة التى يمكن أن تتيحها لهم عملية تدفق المعلومات، وإن التكتيك الإرهابى الأول هو الاحتفاظ برهائن من الأفراد أو قتلهم؛ من أجل اجتذاب اهتمام وسائل الإعلام، وإذا لم تهتم بهم وسائل الإعلام كل هذا الاهتمام؛ أى إذا تجاهلتهم.. فإن الإرهابيين ستكون لهم فرصة أقل بكثير فى التحرك بهذه الطريقة.

إن التقاليد الخاصة بحرية الصحافة تحجم بشكل كبير ما يمكن للحكومات أن تفعله؛ من أجل منع هيمنة الإرهابيين على وسائل الإعلام واستغلالها، ولكن هذه التقاليد لا تمنع الفاعلين التنفيذيين فى أجهزة الأعلام من تطوير مواثيقهم الأخلاقية الخاصة بهم فى جهد جاد وعميق؛ من أجل ألا يكونوا متواطئين عندما يريد الإرهابيون لهم ذلك، وأن يصيروا موضع اهتمام من قبل أجهزة الإعلام.

وفى الولايات المتحدة، نجد أن معظم شبكات التليفزيون التجارية لديها نوع من الفهم غير الرسمى بأنهم لن يوجهوا الكاميرا تجاه المجانين، الذين يلعبون فى ساحة اللعب أثناء إذاعة مباريات كرة القدم تليفزيونيًّا، وبالتالى . . فإنها لن تعطيهم فرصة لأن يحققوا ما يريدون من جذب للانتباه. إن الشعار المطروح بهذا المعنى حول حرية الصحافة يصير شعاراً ساذجًا بشكل غريب، ولكنه مؤثر بهذا المعنى إذا فهمناه فى مواجهة مثل هذه الأحداث، فإذا ما كانت معظم أجهزة الإعلام التليفزيونية تستطيع أن تكبح جماح نفسها فى مثل هذه المواقف . . فهل يمكن أن نتوقع أنه بإمكانها تحقيق درجة ما من درجات الضبط فيما يتعلق بأمور الحياة أو الموت؟

إن الاعتراض الذى سيوجه لمثل هذا الرأى، هو أن أجهزة الأعلام العالميةلا يمكن أن تضع لنفسها مثل هذه السياسة الذاتية، المتعلقة بكبح جماح رغبتها فى تضخيم الأحداث الإرهابية. ولكن الناس الذين يريد معظم الإرهابيين أن يصلوا إليهم، لايشاهدون كل شبكات التليفزيون الدولية، ومن الممكن أن يكونوا أقل من هذا بكثير، فهم يستمعون إلى الأخبار المذاعة بالراديو فى شبكات محدودة، وهم أيضًا يقرأون الجرائد المتاحة فى عدد قليل من مؤسسات الأخبار الدولية، تعد على أصابع اليد الواحدة. هل تعد القيادة لدى القادة الذين يهتمون بمسألة الاتصال الدولى، استجابة لمحدداتهم الأخلاقية الخاصة بهم، وليست أى محددات أخرى خاصة بالحكومة؟ (ولكن هل مثل هذه القيادة خارجة عن التساؤل؟) .

أما بالنسبة لوباء المخدرات . . فإننا نجد أنه يحتاج بالفعل إلى جهد عالمى كبير تقوده الحكومات. وبدلاً من ذلك فإن ثمة جدلاً غير مثمر ما بين هؤلاء الذين يفضلون التعامل مع عنصر الطلب على المخدرات – أى عنصر الاستهلاك، وهولاء الذين يفضلون التعامل مع عنصر إنتاج المخدرات؛ أى يتعاملون مع عنصر عرض المخدرات.

(كل من هذه التوجهات الثلاثة تحتاج إلى صحافة طويلة خاصة بها) . إن ما نحتاجه

بالفعل هو تصميم دولى على حل هذه المشكلة؛ أى وجود نوع من الغاية الأعم حول ما إذا كانت الحكومات أو المنظمات غير الحكومية -بمختلف أشكالها وأنواعها- تستطيع تعبئة استثمار دولى ضخم، يتم فيه تقسيم النفقات وتحمل التكاليف بشكل مشترك؛ من أجل تسيير النشاط فى كل ما يتعلق بوسائل هذا الحل المطروح.

إن التعليم والعلاج هما - بوضوح - الجزء المهم من الطرق والوسائل، التى يمكن بها معالجة هذه الكارثة. وحتى الآن نجد أن المجتمع الدولى للمعلمين وللجمعيات والوكالات الاجتماعية لم يجعل من قضية المخدرات قضية ذات أولوية قصوى. إن الصورة كما يقول بلومفيلد هو أن الطلب على المخدرات -خاصة فى الولايات المتحدة- يشابه ويحاكى صورة صدى الصوت، الذى يرتد من السوق العالمى، الذى ندعو إلى تحويله إلى سوق، تحكمه آليات العرض والطلب.

إن الجمع بين مواجهة المخدرات وتقوية آليات أخرى مضادة لها يعتبر -بشكل أو بآخر- مهمة دولية بالغة الأهمية والصعوبة، ولم تناقش بشكل عميق وكاف حتى الآن. ومن أجل أن نأخذ المسألة بشكل أكثر جدية.. فإننا نحتاج إلى جهد بوليسى دولى، على مدى واسع، دون أى حدود لهذا المدى. وبمجرد أن نبدأ التعامل مع ما أسميناه -سابقًا- بالصمام الذى تتعامل من خلاله مع الظاهرة.. فإننا نستطيع أن نتداخل بشكل مؤثر مع هذه القضية، بمجرد أن تصبح هذه الصمامات فى أيدينا.

اللاجئون والمشردون

فى عام ١٩٩٢، كان هناك قدر أكبر من اللاجئين الدوليين فى هذا العالم، والذين قدر عددهم بـ ١٨ مليون شخص فى هذا الوقت، وكان هذا الرقم أكبر من الرقم الذى سجل قبل ذلك حول المآسى والمشاكل فى معسكرات الهولوكوست، التى سجلت فى الحرب العالمية الثانية II، (والتى كانت تقدر وقتها بـ ١٦ مليون شخص)، وكان هناك - على الأقل - عدد مشابه لهذا العدد من اللاجئين من أشخاص آخرين، تم تشريدهم عن

أماكنهم، وطردوا خارج ديارهم بسبب الاضطرابات الحادثة فى بلادهم، ولكن افتقادهم لصفة اللاجئين الدوليين، جعلهم يتجولون بشكل عشوائى دون مأوى فى عديد من المعسكرات المبعثرة، ويعيشون كذلك فى معسكرات ومخيمات تشبه تلك المعسكرات القاسية، التى كانت تقيمها السلطات النازية، وكانوا ينتشرون فى كل من: لبنان، وكمبوديا، وإثيوبيا، وموزامبيق، والسودان، وأماكن أخرى من مناطق التوتر والرعب، التى تشكل خطورة كبيرة على حياتهم.

إن العالم فى ظل الحرب الباردة كان مقسما بين فئتين من الحكومات الوطنية، بعضها كان قلقًا حول مصير مواطنيها الذين يخرجون منها، وأخرى لديها قلق حول الكثير من المواطنين الذين ينزحون إليها. وعندما كانت قوات الشرطة تخرج عن نظامها التقليدى، كان الكثير من الناس ينالون حرية أكبر فى السفر؛ وعندئذ بدأت الدول الديموقراطية فى غلق أبوابها، ووضع سياجات على نوافذها؛ لتترك عدداً أكبر من الناس مشردين على حدودها، أكثر من ذى قبل.

ولحوالى نصف قرن، كان هناك بعض الناس، الذين يعاملون ويعيشون باعتبارهم لاجئين؛ أى يأخذ كل منهم صفة اللاجئ، أى الشخص الذى يفترض أن له خوفا ما من التعقب والملاحقة فى وطنه. ولفترة طويلة قبل أن تبدأ الحرب الباردة، وجدنا أن ثمة تتابعاً لعديد من المفوضيات العليا للأمم المتحدة، الخاصة باللاجئين التى واصلت توسيع تلك القاعدة الضيقة؛ من أجل حماية المزيد والمزيد من البشر الذين يهربون، ليس فقط من القمع، ولكن الهاربين أيضاً من الصراعات والحروب الأهلية، وكذلك التمييز المتعسف والكوارث البيئية، وفى بعض الحالات مجرد الفقر المدقع.

إن التعريف الواسع لأولئك الذين لهم الحق فى أن تقدم لهم المساعدة، لابد وأن يعكس عدداً من المتغيرات المتداخلة فى مشكلة حركة البشر، وهى:

* التغير من المشكلة الأوروبية الأساسية البحتة، التى كانت موجودة منذ ٤٠ عامًا إلى

حالة واسعة من النزيف البشرى العالمى؛ حيث يطرد المزيد من البشر خارج بيوتهم إلى مناطق أخرى.

* التغير من حالة التشريد والإبعاد المؤقتة التى يمكن حلها ببعض إجراءات التوطين التى يتم تحويلها إلى حالات مستمرة، تستوعب أعداداً كبيرة من اللاجئين والمهاجرين، تستمر فى عملية النمو كتكوينات، بينما تبقى أوضاعهم وأصولهم العرقية والجغرافية متغيرة باستمرار.

* التغير من مفهوم اللاجئين الدوليين إلى نوع من الاهتمام المتوازى بالبشر المشردين، حتى داخل دولهم نفسها.

* التغير من بؤرة الاهتمام السياسى وآثاره إلى فكرة أكثر كرماً وسخاءً، مؤداها أنه السبب الذى يهرب البشر من أجله، فإن لهم احتياجات إنسانية أساسية، لابد من الوفاء بها، ولهم حقوق إنسانية لابد من حمايتها.

* التغير من فكرة إن حركة البشر هى أساسا مسألة تخص الدول والحكومات القومية، للتعامل معها بنوع من القناعة الأخذة فى الاتساع بأن التشريد والأبعاد وإخراج البشر إلى مناطق أخرى، يحتاج إلى أفعال إنسانية سريعة تقوم بها الأسرة الإنسانية الدولية ككل.

إن الفوضى العالمية الجديدة التى أعقبت تحلل الشيوعية وتلاشى الحرب الباردة تعبر عن ذاتها فى مركبات معقدة من الفتن الطائفية والعرقية المندلعة، إضافة إلى أعداد كبيرة من البشر، يطردون إلى أطراف الحدود، وذلك يزرع المشكلة مرة أخرى فى أوروبا. فبالنسبة لبعض الأوروبيين الشرقيين.. فإن الحرية الجديدة التى أخذوها تعنى أن يصوتوا بأقدامهم، وأن يتوجهوا إلى الغرب.

إن الاحتقار الذى توليه أوروبا الغربية لهذا النوع من المهاجرين الما بين أوروبيين

(داخل أوروبا) انسحب على بقية اللاجئين الآخرين، الذين يريدون أن يستقروا فى أوروبا. وبما أن هناك قلقًا كبيرًا للقلق حول حرية تدفق البشر التى كانت – لفترة طويلة– تعتبر من شئون السوق المنفردة؛ أى القرار الأوروبى الخاص.. فإن معظم الأوروبيين لايزالون يرغبون فى أن يساعدوا اللاجئين فى مناطق أخرى، طالما أنهم لا يريدون الدخول إلى أوروبا.

لهذا السبب.. فإن ساداكو أوجاتا من اليابان – فى فترة خدمتها فى عامها الأول فى المفوضية العليا للاجئين – كانت تقول فى ١٩٩١ إن الإجابة الجديدة لمعظم اللاجئين الذين كنا نراهم: هى اذهبوا إلى بيوتكم؛ حيثما كانت هذه البيوت، مع أن ذلك لم يكن سوى اسم مرادف للملاحقة. إن «الهجرة التطورية» أصبحت إحدى الكلمات المثيرة للتساؤل وللألغاز فى جنيف، وهذا يعنى مساعدة دول مثل المكسيك مثلا؛ لكى تكون مجتمعات ناجحة، وذات جاذبية؛ حتى يمكنها اجتذاب مواطنيها ليعودوا إلى حيث ينتمون إلى موطنهم الأصلى. إن المشكلة كانت فى أن معظم اللاجئين لم يوافقوا على هذه العودة، وكانت الفرص الديموقراطية والاقتصادية عنصر جذب كبير لهم، وبالتالى فإن هؤلاء الذين يستمتعون بهذه الفرص، سيجدون أن عليهم بالضرورة أن يشاركوا بهذه الفرص فى مجتمعات ستصبح متعددة الثقافات أكثر وأكثر سواء رغبت فى هذا أم لا.

ومهما كانت التطلعات المؤقتة بالنسبة للاجئين الأفراد.. فإن مغادرة المكان أو الاستقرار ستكون – عاجلاً أو آجلاً – جزءًا من المشكلة الأساسية الحالية والمزمنة للاجئين، تظهر بشكل واضح. إننا بحاجة إلى أن ننظم طريقة معالجتنا لمثل هذه المشكلة.

وحتى الثمانينيات، كانت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة قد حققت سجلاً متميزًا للجهود القوية والمنافسة والخلاقة للتعامل مع هذه الأزمة، وكانت سلسلة

من المفوضيات العليا للاجئين فعالة فى تحريك التأييد لما يخص المعسكرات المؤقتة أو إمداد بعض اللاجئين بأوراق هوية دولية مؤقتة. إن هذا المكتب الخاص بالمفوضية العليا للاجئين قد ساعد عديداً من الوكالات التطوعية الخاصة لعدة سنوات، فى عديد من الدول. وكانت هذه الوكالات تكتسب أولى خبراتها فى التعامل مع هذه الثغرات، التى تنتج من اختلافات المحددات الثقافية لبعض الحكومات، ومعالجة المشكلة الأساسية المتعلقة بالتمويل.

ولفترة خلال الثمانينيات، فإن مكتب المفوضية العليا أصبح أقل فاعلية، وأصبح عرضة للانتقاد والفضائح والفساد، الأمور التى قللت من الدعم الذى يتلقاه من قبل الحكومات، ولكن سجله السابق، وعمله تحت قيادة جديدة مؤهلة فى بدايات التسعينيات أصبح أساس استعادته لدوره كوكالة تابعة للأمم المتحدة، ولكنها تظل – كما أرجو – شيئاً ما مشابهاً لوضعيتها الحالية، كوحدة تنفيذية دولية موحدة، لها لجنة استشارية من الحكومات، أكثر من كونها لجنة أرثوذكسية لأشخاص، ذوى سيادة داخل مناصبهم.

وأساسًا ... فإن هذا المكتب يحتاج إلى وظيفتين: **الأولى**: هى اهتمام مؤقت بالبشر الموجودين على الأطراف (فيما يخص التعليم والصحة والحماية)، الذين لايستطيعون العودة إلى أسرهم، ولا أن يستقروا. ولهذه الوظيفة، فلابد من أن يكون هناك تمويل سخى، وأن يستخدم هذا التمويل لتطوير قدرات مستقبلية أكبر لمساعدة المجموعات التطوعية الخاصة على المشاركة فى هذه العناية المؤقتة، فهم يستطيعون بدورهم إضافة بعض الموارد الجديدة، وكذلك جمع التبرعات من مصادرغير حكومية.

والوظيفة الأخرى: هى أن نطور وأن نخلق ما أسماه بلومفيلد «وضعية قانونية موحدة للاجئين، والأشخاص، الذين ليست لهم دولة، أو الأشخاص المشردين عن إماكنهم»، والذين لا يمكن تعويضهم عن أوضاعهم تلك، كما لا يجب مطلقًا إعادتهم إلى ديارهم

رغماً عن إرادتهم: إن تحقيق مثل هذه الوضعية يحتاج إلى إجماع واسع من الحكومات، يتقبل ما تطرحه المفوضية العليا بأن تعطى جوازات سفر دولية أكثر بكثير إلى هؤلاء البشر، تكون لها درجة المصداقية والفعالية نفسها للمسوغات القومية التقليدية للدول.

إن مصطلح «شخص مشرد» هو مصطلح غير دقيق؛ لأنه لا يعنى فقط البشر خارج دولهم الأصلية، والذين لا يستطيعون تأسيس أنفسهم كلاجئين خرجوا من دولهم (بإقناع بعض السلطات بإمكانية تعرضهم للملاحقة والمطاردة والخطر، إذا ما عادوا إلى دولهم) ولكن هناك عدداً كبيراً جداً من البشر، الذين يتشردون داخل حدود دولتهم نفسها؛ كنتيجة للصراعات العرقية، أو الحرب الأهلية، أو أشكال أخرى من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. إن الوكالة الخاصة باللاجئين، والتى يتم تقويتها بشكل جديد الآن، يجب أن يتم تكليفها بأن تنسق مع السلطات القومية والمحلية؛ من أجل عمليات الإغاثة والإعانة وإعادة التأهيل، وبذل الجهود فى هذه العمليات؛ لإنقاذ أكبر عدد ممكن من البشر. وإذا تفاقمت المشكلة أكثر من هذا.. فإنه لابد أن يكون ثمة بعد جديد للجهد الدولى الذى نحتاجه، إضافة إلى ما تبذله وكالة الغوث واللاجئين التابعة للأمم المتحدة، والتى قامت بإنقاذ ملايين كثيرة من البشر، تم تشريدهم داخل دولهم، فيما بين ١٩٤٤ – ١٩٤٧ خلال الحرب العالمية الثانية.

مواجهة الكوارث

لابد وأن نتوقع بأنه ستوجد هناك دائماً كوارث كثيرة من مختلف الأنواع، بعضها يسببها البشر نتيجة تصرفاتهم، وبعضها يحدث بشكل طبيعى تبعاً لقوانين عدم الكمال الموجودة فى هذا العالم، والتى نفهمها. إن مثل هذه الكوارث سوف تفرض نوعاً من الاهتمام الإنسانى العالمى بشكل مؤكد، ولكن الشىء غير المؤكد هو أى نوع من الكوارث، وفى أى مكان، ومتى وكيف تحدث. إن الكوارث الخطيرة تحتاج لنظام دولى فعال وثابت، يستطيع القيام بعمليات الإغاثة الفورية فى مثل هذه الحالات.

وهناك ثلاثة أنواع من التخطيط للطوارئ نحتاج لتحديدها: الأول: هو أن نحصل على اتفاق دولى عام سبقًا على التصرف والتفاعل، لا يقتصر على التعاطف المعنوى فحسب. والثانى: هو التنسيق للحصول على التمويل؛ لتوفير الموارد التى يمكن الاعتماد عليها وتشكيل كتل من المعدات، التى تكون قريبة من مناطق المشاكل، وغير ذلك مما يستلزم تجهيزه (ولذلك كان يجب علينا – وإن لم يحدث هذا – أن نفرض تعويضات لهذا العدد الضخم من اللاجئين المتدفقين من العراق عام ١٩٩١)، و الأمر الثالث هو تأكيد توفير عدد كاف من الأفراد المدربين والمؤهلين والمجهزين للتعامل مع مثل هذه الكوارث والأزمات، التى تعد قضايا حياة أو موت، وبشكل مستمر طوال الوقت، دون أن نعرف بالتحديد متى وأين وكيف سيقومون بالاستجابة لهذه الظروف الجديدة. إن هذه الاجراءات تماثل فى أهميتها إنشاء غرفة طوارئ للعمليات فى أى مستشفى.

وفى الماضى، كانت العمليات الدولية التى تتم على مدى واسع، ناجحة فى إصلاح الدمار والتلف الذى تسببه الأخطاء الإنسانية بالاشتراك مع قوى الطبيعة؛ فمثلا من أجل حماية الصين واليابان –أى فيما بعد الحرب العالمية الثانية– فإن الصينيين حولوا مسار النهر الأصفر من مساره الطبيعى. ولمدة عقد كامل، كان النهر يسير عبر شمال الصين مخلفاً ملايين الأطنان من الرمل داخل أراضٍ زراعية خصبة جداً، وكان المشروع الوحيد الكبير الذى تبنتة وكالة الغوث واللاجئين التابعة للأمم المتحدة هو إعادة بناء حوض النهر الأصفر، واستعادة تدفقه إلى مساره الطبيعى. إن مهمة تحريك الأرض –أى إعادة بناء مسار النهر– هى مهمة كبيرة، تماثل فى حجمها مهمة شق قناة بنما. وبالتالى فإن محاولة هذا الشىء للمرة الثانية خلف سور الصين العظيم، كانت مهمة من أكبر مهمات الإنشاءات التى تمت فى التاريخ. وفى مرحلة لاحقة أخذت الأمم المتحدة مهمة إزالة حقول الألغام وتطهير قناة السويس، والتى وجدت كنتيجة لأزمة السويس قبل ذلك. إن هذه الإجراءات قد اقترحت أنه ليست هناك استحالة مطلقة لمثل هذه العمليات الدولية

الكبيرة أن يتم تنفيذها، بشرط أن تتعاون تلك الدول التى تمتلك هذه الموارد، وأن تعرف التقنيات التى تساعدها على إدارة هذه السيل الواسع من المهارات والإرادات، التى يمكن أن تتحرك فى مثل هذه الأهداف الإنسانية الكبرى.

وفى السنوات الأخيرة لدينا نوع من التجربة فى مواجهة الكوارث الناجمة عن الأخطاء البشرية، وهى انفجار مفاعل يونيون كاربيد فى مدينة باهوبال فى الهند، فعلى الرغم من أن الأمر لم يتطلب استجابة دولية كاملة، إلا أنه بقى كنموذج ومثال لما يمكن أن يحدث بالنسبة للصناعات الكيماوية فى أى مكان آخر فى العالم. لقد قال أحد المسئولين التنفيذيين فى إحدى الشركات الكيماوية الكبرى «إن باهوبال لم يكن المفاعل الخاص بنا، ولكن كان من الممكن أن يكون أحد مفاعلاتنا هو الذى ينفجر»؛ ولذلك فإن المسألة تتطلب الاستعداد للدخول فى عملية إنقاذ وغوث ضد مثل هذه الكوارث على أوسع مدى ممكن.

كذلك لم تكن الكارثة فى مفاعل تشرنوبيل هى الواقعة الوحيدة التى دفعت السوفيت إلى طلب معونة وكالة الطاقة الذرية الدولية التابعة للأمم المتحدة، والتى كانت تحوى فى داخلها مجموعة من أكثر علماء العالم كفاءة وموهبة، دون النظر إلى المشكلة الأيديولوجية، بل كان ثمة حرص شديد على الأخذ بنصائح هؤلاء لمعالجة قضية التسرب الإشعاعى الفجائى، الذى انتشر فى الجو بسبب ذلك الانفجار. (وطبقا لما قاله جوربا تشوف فإن تشرنوبيل حوَّل الكرملين إلى جهاز مؤثر وبناء حى فى معالجة قضايا الحماية البيئية).

إن الكوارث الطبيعية، مثل: الأعاصير والزلازل والبراكين هى شىء يمكن أن يحدث، طالما كانت هذه المناطق آهلة بالسكان. إن الزلازل التى حدثت فى مدينة مكسيكوسيتى أو فى منطقة جولان بإيران أو الفيضانات التى حدثت فى بنجلادش، جلبت فرصاً ضخمة لمد وتدفق المعونات المادية والفنية من مختلف مناطق العالم إلى تلك المناطق المنكوبة، ولكن مرة أخرى، كانت عمليات الطوارىء بهذا المعنى قد

وصلت بالفعل إلى أفضل نموذج لأدائها.

إن الفيضانات والمجاعات والأوبئة كانت تعتبر أيضا جزءاً من أفعال الطبيعة فى الأزمنة الإنجيلية، ولكننا الآن نعرف أنها تحدث نتيجة التدخل الإنسانى بقدر ما هى نتيجة للنظم الاجتماعية، ولعمليات التمييز ضد الفقراء، أو إساءة الحسابات التى يقوم بها البشر فى تعاملهم مع الموارد، كما أنها قد تحدث نتيجة لقوى أخرى غامضة بعيدة عن سيطرتنا. إن هناك دليلا على أن الجفاف الذى حدث فى بدايات السبعينيات فى منطقة السواحل الأفريقية، وكان هذا الجفاف مجرد القشة التى قصمت ظهر البعير، فدفعت عديداً من الفلاحين الأفارقة إلى ما تحت خط الفقر، وكما يقول «أندرو ماسكرى» – وهو خبير فى معالجة الكوارث – فإن الحساسية والقابلية لأى نوع من الخطر، تحدد أساساً بمدى الفقر.

ومهما كان هدف هذه الكارثة فى وقت معين فى زمان معين.. فإن إمدادات الغوث ضد الكوارث تظل مطلوبة بالقدر نفسه من الأهمية، مثلها مثل إجراءات حفظ السلام، وتوفير القوات والإمكانات الجاهزة فى المكان المحدد بقدرة وطاقة تنفيذية كاملة، وبموارد كافية؛ من أجل أن تقوم بمهامها فى أسرع وقت ممكن، وبأعلى كفاءة ممكنة. إن الذين نحتاجهم بالفعل هم ذلك الطاقم المركزى، الذى يقوم بالتخطيط، كما نحتاج أيضاً إلى إجماع متقدم حول فكرة وجود مخصصات كافية من الأفراد الفاعلين والإمدادات الكافية، وإلى تطوير مهارات التعلم والتحليل السريع لما قد حدث، وما الذى يجب أن يتخذ بهدف المساعدة، ونحتاج إلى قيادة قادرة على جمع المتطلبات المختلفة، والإتيان بها من مختلف المصادر. وبالإمداد ببعض القوات الفاعلة، والتسهيلات فى صورة بناء – يمكننا أن نستخدم قوات مسلحة، ولكنها ليست مشتركة فى عمليات عدائية، بل يجب أن يكون هناك أفراد عسكريون عالميون بهذا المعنى، مؤهلون ومدربون للتدخل فى مثل هذه الظروف. إن القوات المسلحة الأمريكية تستخدم بشكل منتظم للقيام بمثل هذه المهام والواجبات الإنسانية، كما حدث فى ١٩٩٢ بعد إعصار أندرو الذى ضرب

فلوريدا، أو إعصار إينيكى الذى ضرب جزر هاواى. (ويقول الجنرال جون فيرى، الرئيس السابق للقيادة المركزية الأمريكية، إنه كان هناك خمس عمليات إغاثة إنسانية نمطية، عهد إلى القوات المسلحة الأمريكية القيام بها فى أى وقت). وتحت الإرشاد الدولى، يمكن تدريب القوات هذه العمليات الخاصة بمواجهة الكوارث المفاجئة، وبالتالى يكونون ذوى دور مشابه لدور « جنود دون أعداء ».

إن هناك وكالة للأمم المتحدة لغوث الكوارث، وإن الخبرة معها – كما يقول بلومفيلد – هى خبرة غير جيدة تماماً، ولعل ذلك كما يقترح هو « أفضل نموذج لكيف يمكن لبيروقراطية ما بين الحكومات أن تفعل ». ولكن الآليات غير الحكومية العديدة المختارة، تعمل على أسس من الخبرة والكفاءة والإجادة التامة. وهناك نماذج عديدة لذلك يمكن أن تأتى فى أذهاننا، ويمكن مدها وتوسيعها ودعمها، مثل: لجنة الصليب الأحمر الدولية أو جمعية « أطباء بلا حدود » الفرنسية، وهى وكالة تطوعية فرنسية، ذات كفاءة عالية تعمل فى كل أنحاء العالم.

وكما هو موضح فى كثير من القضايا التى تمت معالجتها هنا، فإن الشىء الأساسى الذى نحتاجه هو إجماع واسع – مسبقًا – على أخذ هذه الإجراءات بشكل جدى، وهو ما يعنى السعى للوصول إلى التمويل اللازم لمساندة عملية التخطيط، وكذلك إتاحة كمية من الإمدادات والمعدات والحصول على وعود من بعض الجهات بتوفير النقل الجوى السريع عند الضرورة. وفوق هذا كله معرفة من الذى سيكون متواجداً – مسبقًا – بشكل فورى، للقيام بإدارة العمليات الكبيرة المفاجئة فى تلك الأماكن غير المعلومة والأوقات غير المحددة.